



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة بلحاج بوشعيب - عين تموشنت -



معهد العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية
تخصص: محاسبة وجباية معمقة

الموضوع

أثر الضرائب على النمو الاقتصادي في الجزائر
دراسة حالة مركز الضرائب CDI - عين تموشنت -

مذكرة لنيل شهادة الماستر

وبإشراف من الأستاذ:

أ. سي محمد كمال

من إعداد الطالبين:

سالمي عدان بلال

سي علي حسام الدين

رئيسا	جامعة بلحاج بوشعيب - عين تموشنت -	د. توزان فاطمة
مشرفا ومقررا	جامعة بلحاج بوشعيب - عين تموشنت -	د. سي محمد كمال
ممتحنا	جامعة بلحاج بوشعيب - عين تموشنت -	د. عبد الباقي حياة

السنة الجامعية: 2022/2021

سورة المدثر



شكر و عرفان

بسم الله والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى وخير
سلام على أصحابه، أما بعد إن الباري عزوجل أوصانا
بعدم التكبر، والشكر على كل شيء، ومن لم يشكر الناس
لم يشكر الله.

أولا نشكر الله ونحمده حمدا تتم به الصالحات على توفيقه
لنا وإمدادنا بالعون طيلة مشوارنا الدراسي في

إنجاز هذه المذكرة.

ثم الشكر لكل إنسان أمدنا بيد المساعدة من قريب أو بعيد.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذنا المشرف: الدكتور
سي محمد كمال الذي لم يبخل علينا بنصائحه

وتوجيهاته القيمة رغم كثرة مهامه وانشغالاته.

كما لا يفوتنا أن نشكر أعضاء لجنة المناقشة الموقرة كل
باسمه على ما بذلوه من جهود في قراءة

المذكرة فجزاهم الله عنا كل خير.

وكل من علمنا وأثار دربنا في الدنيا بالعلوم والمعارف من
أساتذتي الأفاضل وزملائي الكرام.

سالمي عدان بلال
سي علي حسم الدين

الاهداء

" اللهم علمنا ما ينفعنا وأنفعنا بما علمتنا وزدنا علما نافعا
ولسانا ذاكرا وقلبا خاشعا وجسدا

على البلاء صابرا "

أهدي ثمرة النجاح هذه إلى:

من ربتي ورعتني وأنا صغير ونصحتني وأنا كبير وأنارت
دربي للعلم وسهرت على نجاحي أمي الغالية.

الذي كان السبب في نجاحي والقدوة في حياتي والداعم الأكبر
لي أبي العزيز.

إخوتي نصر الله وفاطمة الزهراء.

جدي وجدتي رحمهم الله.

وإلى كل العائلة الكريمة رجال ونساء، صغار وكبار.

وإلى أصدقائي كل باسمه.

إلى كل اللذين تحملهم ذاكرتي ولم تحملهم مذكرتي.

حسام الدين

الاهداء

أحمد الله عزوجل على منه وعونه لإتمام هذا البحث.

إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق له اماله، إلى من كان يدفعني قدما نحو
الأمم لنيل المبتغى، إلى الإنسان الذي امتلك الإنسان الذي امتلك الإنسانية بكل
قوة، إلى الذي سهر على تعليمي بتضحيات جسام
مترجم في تقديسه العلم، إلى مدرستي الأولى في الحياة
أبي الغالي على قلبي أطال الله في عمره.

إلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء والحنان، إلى التي صبرة على كل شيء،
رعتني حق رعاية وكانت سندي في الشدائد، وكانت دعواها لي بالتوفيق،
تتبعني خطوة خطوة في علمي، إلى من ارتحت كلما تذكرت ابتسامتها في
وجهي نبع الحنان أمي أعز ملاك على القلب والعين جزاها الله عني خير الجزاء
في الدارين.

إلى إخوتي الذين تقاسموا معي عبئ الحياة، فتحي، سلسبيل، حاج محمد.
وإلى كل العائلة الكريمة رجال ونساء، صغار وكبار.

وإلى أصدقائي كل باسمه.

إلى من أخذ بيدي ولم يبخل بأية معلومة أو نصيحة على أستاذي الدكتور
الفاضل

"سي محمد كمال"

والى كل من يؤمن بأن بذور نجاح التغيير هي في ذواتنا وفي أنفسنا قبل أن
تكون في أشياء أخرى...

عدان بلال

المخلص:

إن الدور الذي تلعبه الضرائب في تعبئة الموارد المالية للدول وإعطاء أقصى قدر من الفعالية الاقتصادية، جعل كل دول العالم تعتمد على هذه الوسيلة التي تشكل منبعاً مالياً أساسياً لا يمكنه أن يختفي ما دام هناك اقتصاد يشمل نشاطات صناعية وتجارية خاضعة تقطع عليها حصص مالية إجبارياً لتوجه فيما بعد إلى تمويل النفقات العمومية والتكفل المباشر بالاستثمارات والخدمات ذات الطبيعة الاجتماعية التي تعتبر ضرورة الحياة المتحضرة، ولا يمكن تحقيق هذا إلا بتطبيق سياسة ضريبية فعالة تركز على الضرائب ذات المردودية المالية العالية، والمقبولة سياسياً واجتماعياً بغية تحقيق أهداف الدولة وقيامها بواجباتها المختلفة دون خلق صعوبات للأعوان الاقتصاديين. فبعد انهيار أسعار البترول سنة 1986 تقلصت عائدات الضرائب البترولية التي تحتل المرتبة الأولى من حيث الإيرادات التي تحصل عليها الدولة لتمويل ميزانياتها مما جعل التفكير في موارد أخرى أمراً لا مفر منه، حيث انطلق في إصلاحات جبائية قصد تغطية هذا العجز بالتوجه إلى الضرائب العادية.

الكلمات المفتاحية: الإصلاح الضريبي، التنمية الاقتصادية.

Résumé :

Le rôle que jouent les impôts dans la mobilisation des ressources financières des États et l'efficacité économique maximale a rendu tous les pays du monde dépendants de ce moyen, qui est une source financière fondamentale, qui ne peut disparaître tant qu'il existe une économie qui comprend des activités industrielles et commerciales soumises à des quotas financiers obligatoires pour financer les dépenses publiques et s'occuper directement des investissements et des services de nature sociale qui est la nécessité d'une vie civilisée, et cela ne peut être réalisé qu'en appliquant une politique fiscale. Des impôts efficaces, coûteux, politiquement et socialement acceptables afin d'atteindre les objectifs et les diverses tâches de l'État sans créer de difficultés pour les agents économiques. Après l'effondrement des prix du pétrole en

1986, les recettes des taxes pétrolières, qui se classent au premier rang en termes de recettes de l'État pour financer leurs budgets, ont diminué, ce qui rend inévitable de penser à d'autres ressources, alors qu'il se lançait dans des réformes fiscales pour couvrir le déficit en passant à des impôts réguliers.

Mots-clés : Réforme fiscale, développement économique.

الصفحة	العنوان
	بسملة
	الشكر والتقدير
	الإهداء
	الملخص
	الفهرس
	قائمة الاشكال
أ	مقدمة
الفصل الأول: أدبيات الدراسة	
4	تمهيد
5	أدبيات الدراسة النظرية
5	أولاً: ماهية الضرائب
9	ثانياً: الضريبة عند مدارس الفكر الإقتصادي
12	أدبيات الدراسة التطبيقية
12	الدراسات السابقة
16	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية	
19	التمهيد

19	1. نموذج وأدوات المستعملة
20	2. مركز الضرائب لولاية عين تموشنت
24	3. دراسة تحليلية وضعية لمتغيرات الدراسة
33	خلاصة الفصل
35	الخاتمة العامة
38	قائمة الراجع
	الملاحق

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
19	يمثل الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب لعين تموشنت	1-2
25	RECOUVREMENTS GLOBAL POUR LE PREMIER SEMESTRE	2-2
26	RECOUVREMENTS GLOBAL POUR LE SECOND SEMESTRE	3-2
28	التحصيل الجبائي للسنوات ما بين (2018 - 2021)	4-2
29	لتحصيل IRG للمركز الضرائب CDI لعين تموشنت	5-2
30	لتحصيل IRG للمركز الضرائب CDI لعين تموشنت	6-2
31	لتحصيل TAP للمركز الضرائب CDI لعين تموشنت	7-2
32	لتحصيل TVA للمركز الضرائب CDI لعين تموشنت	8-2

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
24	لدراسة لتطور التحصيل السداسي الأول خلال فترة ما بين (2013-2021)	1-2
25	لدراسة لتطور التحصيل السداسي الثاني خلال فترة ما بين (2013-2021)	2-2
27	التحصيل الجبائي للسنوات ما بين (2018 - 2021)	3-2
28	تطور هيكل الإيرادات الضريبية (بالنسب المئوية من الإيرادات الضريبية)	4-2
29	لتحصيل IRG للمركز الضرائب CDI لعين تموشنت	5-2
30	لتحصيل TAP للمركز الضرائب CDI لعين تموشنت	6-2
31	لتحصيل TVA للمركز الضرائب CDI لعين تموشنت	7-2

الرقم	عنوان الملاحق
1	التحصيل خاص بالمركز الضرائب CDI لعين تموشنت 2021
2	التحصيل خاص بالمركز الضرائب CDI لعين تموشنت 2020
3	التحصيل خاص بالمركز الضرائب CDI لعين تموشنت 2019
4	التحصيل خاص بالمركز الضرائب CDI لعين تموشنت 2018



المقدمة

المقدمة:

لقد اقتصر وظائف الدولة قديما حتى أوائل القرن العشرين على ضمان أمنها الداخلي والخارجي وعلى أداء بعض الخدمات ذات المنفعة الجماعية لا تحقق مردودا مباشرا، كشق الطرق وبناء السدود وهذا ما يسمى بالمفهوم الضيق لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وبعد الحرب العالمية الثانية ازداد اهتمام المفكرين الاقتصاديين ورجال البحث العلمي بالتنمية الاقتصادية. إن الدور الذي تلعبه الضريبة (الجباية) في تعبئة الموارد المالية للدول وإعطاء أقصى مردودية ، كل دول العالم تعتمد على هذه الوسيلة التي تشكل قدر الفعالية الاقتصادية منبعا ماليا أساسيا لا يمكنه أن يختفي مادام هناك اقتصاد يشمل نشاطات صناعية و تجارية خاضعة تقطع عليها حصص مالية إجباريا لتوجه فيما بعد إلى تمويل النفقات العمومية و التكفل المباشر بالاستثمارات والمساهمات ذات الطبيعة الاجتماعية التي تعتبر ضرورة الحياة المتحضرة ولا يمكن تحقيق هذا الا بتطبيق السياسة الجبائية فعالة تركز على الضرائب ذات المردودية المالية والعالية والمقبولة سياسيا و اجتماعيا بغية تحقيق أهداف الدولة وقيامها بواجباتها المختلفة دون خلق صعوبات للأعوان الاقتصاديين.

فبعد انهيار أسعار البترول سنة 1986 تقلصت عائدات الجباية البترولية التي تحتل المرتبة الأولى من حيث الإيرادات التي تتحصل عليها الدولة لتمويل ميزانيتها مما جعل التفكير في موارد أخرى لا مفر منه، حيث انطلق في إصلاحات الجبائية قصد تغطية هذا العجز بتوجه الجباية العادية بالإضافة إلى كونها موردا أساسيا لتغطية النفقات بأنها أداة من أدوات السياسة الاقتصادية لما لها من القدرة على التأثير في حجم الاتصالات و الادخار و الإنتاج وكذا خلق التوازن المطلوب بين الأنشطة من جهة إلى جانب إيجاد نوع من العدالة في توزيع العبء بين مختلف فئات المجتمع عن طريق إعادة توزيع الدخل الوطني من جهة أخرى.

وبناء عليه نطرح الإشكالية التالية:

❖ ما مدى مساهمة الضرائب في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

ومن الإشكالية نصل الى طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما لمقصود بالضرائب وعلى أي أساس تم تصنيفها؟
- ما لدور الذي تلعبه الضرائب في توجيه الحياة الاقتصادية؟
- الفرضيات:

وللإجابة على هذه التساؤلات نقوم بتحديد بعض الفرضيات:

- ساهمت الإصلاحات الضريبية بتحسين الموارد العادية وإحلالها محل الجباية الغير العادية.
- توفر مناخ ملائم يساعد في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية.
- تعتبر الضريبة مورد مالي هام في تمويل خزينة الدولة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دراسة الموضوع من خلال:

الدور الهام الذي تلعبه الضريبة في تحقيق النفع العام وتأثيرها المباشر على الإيرادات العامة للدولة. تتبع أهمية الدراسة من الدور الكبير الذي تقوم به الضرائب كأحد أدوات السياسة المالية في الحركة الاقتصادية فهي تساعد على تنشيط التجارة الخارجية والداخلية وجذب رؤوس الأموال وزيادة حصيله إيرادات الدولة مما يعمل على علاج عجز الموازنة.

أهداف الدراسة:

- محاولة معرفة الضرائب والتنمية الاقتصادية والعلاقة بينهما.
- توضيح مدى فاعلية أثر الضرائب على التنمية الاقتصادية.
- تسليط الضوء على أثر الضرائب على التنمية الاقتصادية.

أسباب اختيار موضوع الدراسة:

- إن السبب الجوهرى لاختيار الموضوع يعود إلى أهميته وإلى أسباب أخرى:
- الرغبة الشخصية في الاطلاع أكثر على هذا الموضوع.
- موضوع البحث يتناسب مع مجال التخصص.
- أهمية الضريبة في تمويل النفقات العمومية وفي توجيه النشاط الاقتصادي.
- اختيارنا لهذا الموضوع لم يكن سوى منطلق نظري وتطبيقي لإثراء معارفنا وقدراتنا في هذا الموضوع والتي من شأنها أن تفيدنا في المستقبل الدراسي في حالات التدرج وكذلك في المجال العلمي.

المنهج وأدوات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات المطروحة واختيار صحة الفرضيات، اعتمدنا المنهج الوصفي والتحليلي الذي يمكن من وصف وتحليل الجوانب الموضوع.

الصعوبات التي اعترضتنا أثناء إنجاز موضوع الدراسة:

لا يخلو أي بحث علمي من صعوبات ومشاكل وخلال إعدادنا للموضوع كان العائق الرئيسي هو عدم توفر المراجع، وايضا الجائحة التي تعرضت إليها البلاد وهي فيروس كورونا 19.



الفصل الأول: أدبيات الدراسة

تمهيد:

تمهيد تعتبر الضريبة من أهم الموارد المالية للدولة لتمويل نفقاتها العمومية، ووسيلة فعالة تمكنها من التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي فهي تلعب دورا أساسيا في مجال تجسيد أهداف السياسة المالية للدولة ويتطلب تحقيق تلك الأهداف اختيار نظام ضريبي ملائم يعكس خصائص وملامح النظام الاقتصادي المتبع لتحقيق أهداف المجتمع، ويتم اختيار النظام الضريبي من خلال المعرفة الكاملة بالبيولوجية المجتمع وكافة أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وكذا أهداف السياسة الضريبية التي يسعى إلى تحقيقها. ويواجه تحقيق هذه الأهداف استفحال ظاهرة التهرب الجبائي، والتي تشكل تهديدا للمصالح الاقتصادية والاجتماعية والمالية للمجتمع، ما يتطلب توفر جهاز رقابي كفؤ يقوم بمراقبة ومتابعة التصريحات المقدمة من طرف المكلفين.

سنتطرق فيه هذا الفصل الى مختلف الادبيات النظرية للمفاهيم الضريبية وكل من خصائصها وأهداف الضريبة، ثم سنتطرق الى أدبيات الدراسة التطبيقية والمتمثلة في الدراسات السابقة.

1. أدبيات الدراسة النظرية:

أولاً: ماهية الضرائب

إن الدور الكبير الذي تلعبه الضرائب بخصائصها الهامة في السياسة المالية والاقتصادية لأي دولة تجعل هذه الأخيرة تعتمد عليها اعتماداً كلياً في إيراداتها العامة فلهاذا تقوم الدولة بوضع تسعى من خلالها إلى تحقيق أهداف مسطرة.

1-1 مفهوم الضرائب وخصائصها:

لقد تعرضت العديد من المؤلفات المالية لمفهوم الضريبة وتعريفها وذلك عبر التطور التاريخي للدولة، هذه التعاريف رغم تباينها ول اختلافها فهي قريبة من حيث محتوى الضريبة، وهذا ما نوجزه من خلال التعاريف التالية للضريبة.

التعريف الأول:

الضريبة هي إلزام إجباري تقوم الدولة بتحديددها مع التزام المكلف بتقديمها بدون مقابل، قصد تمكين من القيام بوظائفها من أجل تحقيق أهداف المجتمع المختلفة.¹

التعريف الثاني:

في الاقتصاد الحديث تعرف الضريبة على أنها قيمة نقدية تقتطعها الدولة أو ينوب عليها من الأشخاص العامة أو الأفراد دون أن يقابلها دفع معين تفرضها الدولة طبقاً للمقدرة التكلفة للمكلف والأشخاص وتستخدمها في تغطية النفقات العامة.²

التعريف الثالث:

حسب الاقتصاديين ميل بأنها: استقطاع نقدي تفرضه السلطة على الأفراد الطبيعيين والاعتباريين وفقاً لقدرتهم التكاليفية بطريقة نهائية وبلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة ولتحقيق تدخل الدولة.³

من خلال التعاريف السابقة يمكن لنا إعطاء تعريف شامل ومجز للضريبة: الضريبة هي اقتطاع مالي ونقدي يدفعه الفرد على الدولة أو إحدى الهيئات العامة جبراً وبدون مقابل وبصفة نهائية حسب قدرته ومساهمته في التكاليف والأعباء العامة للدولة.

¹ - حامد عبد المجيد دراز، المالية العامة، مؤسسة الشباب الجامعية، 2000، ص 175.

² - بعوين صليحة، تأثير الضرائب على الشركات، تقرير تربص لنيل شهادات الجامعة التطبيقية، جامعة الجزائر، 2003_2004، ص 03.

³ - وليد زكريا، "الضرائب ومحاسبتها"، دار الميسرة، دمشق، 1997، ص 15.

خصائصها:

من خلال هذه التعاريف يمكن تقديم خصائص الضريبة التي نستدرجه فيما يلي:

✓ **الضريبة اقتطاع فريضة نقدي:** هي اقتطاع نقدي يستهدف ثروة أو دخل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، ففي النظم الاقتصادية القديمة كانت الضريبة تفرض وتحصل في صورة عينية، نظرا لأن الظروف الاقتصادية السائدة آنذاك كانت تقوم على أساس التعامل بصورة عينية، لكن مع التطور أصبحت النقود هي وسيلة وأداة التعامل الأساسية الأكثر انتشارا، مما أدى بصورة حتمية أن تدفع الضرائب بشكل نقدي باعتبار أن كافة المعاملات على مختلف جوانب النشاط الاقتصادي، تتم بصورة نقدية.¹

✓ **الضريبة تدفع بصفة نهائية:** أي لا يمكن استرجاعها أو المطالبة بها ولكن يدفعها المكلفون بذلك بصفة نهائية وهذا ما يفرقها عن القرض حيث يحق للمقترض باسترداد قيمته مع وجود فوائد في نهاية المدة.

✓ **الضريبة تفرض وتدفع جبرا:** إن جباية الضريبة وفرضها يعدان عملا من أعمال السيادة التي تتمتع بها الدولة وهذا ما يترتب عليها بأن تنفرد بوضع النظام القانوني للضريبة من ناحية تحديد السعر وكيفية تحصيلها ولكن المقصود من الاجبار أن الدولة عند امتناع الدولة عن الفرد عن دفع الضريبة حق اللجوء إلى وسائل التنفيذ الجبري ونهدا ما يفرقها عن الإيرادات العامة.²

✓ **الضريبة تدفع بدون مقابل:** أي أن الضريبة تدفع للدولة دون اشتراط الحصول على مقابل أو نفع معين في الفرد يدفع الضريبة باعتباره أحد أفراد المجتمع وذلك من خلال مساهمته في أعباء العامة للدولة.

✓ **فرض الضريبة تحقق النفع العام:** هنا الدولة لا تلتزم كما ذكرنا بتقديم خدمة معينة أو نفع خاص إلى المكلف بدفع الضريبة بل أنها تحصل على حصيلة الضرائب بالإضافة إلى غيرها من الإيرادات العامة من أجل القيام باستخدامها في أوجه الإنفاق العام الذي يترتب عليها القيام بها لتحقيق منافع عامة للمجتمع فقد أصبحت الضريبة تستخدم في الآونة الأخيرة، حيث تزداد درجات التدخل الاقتصادي والاجتماعي للدولة لتحقيق أغراض اقتصادية واجتماعية لا شك في نفعها العام.³

1-2 القواعد الأساسية للضريبة:

يقصد بقواعد الضريبة تلك الأسس التي تلتزم بها الدولة عند التنظيم الفني للضريبة وتهدف هذه القواعد إلى التوفيق بين مصلحتي الخزينة العمومية ومصلحة الممول وبعد ادم سميث أول من حدد هذه القواعد الأساسية ولقد صاغها فيما يلي:

¹ - محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص15.

² - يونس أحمد البطريق، المالية العامة، دار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 11.

³ - زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، لبنان، 1978، ص 121_ 122.

- قاعدة العدالة (المساواة):

تعتبر العدالة الضريبية من أهم مبادئ النظام الفعال و التي يسعى المشرع الضريبي إلى تحقيقها عند صياغة أي نظام ضريبي و المقصود من عدالة النظام الضريبي هو أن تتحقق العدالة الضريبية في توزيع الأعباء بين ممولي كل الضرائب و بين بعضهم البعض و لقد تطور مفهوم العدالة بتطور المجتمع فلدى التقليديين يقصد بالعدالة عند (ادم سميث) بأن يساهم كل أفراد المجتمع في تحمل نفقات الدولة حسب مقدرتهم التكلفة النسبية أي تكون مساهمتهم متناسبة مع دخولهم .غير أن حديثا أخذت فكرة العدالة منحى آخر في سن القوانين الضريبية ذات أبعاد سياسية و اقتصادية و اجتماعية و عليه فلتحقيق عدالة أكبر في توزيع العبئ الضريبي بين الأفراد أصبح يؤخذ كاستثناء عن عمومية الضريبة عند التنظيم الفني للضريبة لمقابلة اعتبارات يراها المشرع ضرورية فيلجا لعملية اختلاف في المعاملة الضريبية .¹

- قاعدة اليقين:

ويقصد بها أن تكون الضريبة محددة بوضوح وبصورة قطعية من حيث مقدارها، موعد دفعها حتى تكون الضريبة بعيدة عن التعسف والتجاوزات، ويكون المكلف بها متيقنا بمدى التزامه بأدائها دون إبهام أو غموض.²

- قاعدة الملائمة في التحصيل:

يقصد بها أن تجبى الضريبة في الأوقات و الطرق الأكثر ملائمة للممول و هذا يعني أن يتلاءم موعد تحصيل الضريبة مع موعد تحقيق الدخل و هو الوقت الذي يكون فيه المكلف أكثر قدر و أكثر تقبلا لدفع الضريبة و في هذا نجد أنه في الجزائر الضريبة المدفوعة على المداخيل الأجرية تقتطع ساعة دفع الأجر و بذلك تشكل وقتا ملائما للأجراء والاقتصاد في نفقات الجبائية في مصلحة الطرفين والدولة والمكلف فالدولة تحصل على قد من الحصيلة في الوقت نفسه تقتطع من أموال الأفراد أقل قدر ممكن .
وقد أضاف كتاب المالية الحديثين اضافة للقواعد التي وضعها ادم سميث ما يلي:

- قاعد الثبات:

يقصد بها ألا تتغير حصيلة الضرائب تبعا للتغيرات التي تطرأ على الحياة الاقتصادية وخصوصا في أوقات الكساد وذلك أن حصيلة الضريبة تزداد عادة في أوقات الرخاء بسبب ازدياد الدخل والانتاج.

¹ - يونس أحمد الطريق، المرجع السابق ذكره، ص09.

² - حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2007، ص10.

- قاعدة المرونة:

ويقصد بها أن يكون تغير الدخل مصحوبا من ناحية الزمنية و قدر الاماكن بتغير في حصيللة الضريبة وفي نفس الاتجاه بمعنى آخر الضريبة المرنة هي التي تزداد حصيلتها نتيجة للازدياد معدلاتها مع عدم انكماش وعائها ومن ثم انخفاض حصيلتها.¹

1-3 أهداف الضريبة:

تفرض الضريبة على الأفراد من أجل تحقيق أهداف معينة يأتي في مقدمتها الهدف التمويلي باعتباره مصدرا هاما للإيرادات العامة بالإضافة إلى الأهداف المالية والسياسية والاقتصادية الأخرى وقد تطورت هذه الأهداف بتطور الدولة.

كما أن للضريبة دورا هاما في البلدان النامية لصفة أساسية لتعبئة الموارد الاقتصادية وتوجيهها إلى مشروعات التي تحقق أغراض التنمية ولذا فهي تستخدم لتشجيع المدخرات وتأثيرها على الميل للاستثمار وتوجيهه إلى الأنشطة الاقتصادية إنما تمثل البنية الأساسية ومن أهم أهداف الضريبة في العصر الحديث مصورة عامة.

✓ الأهداف المالية

ويقصد بها تغطية الأعباء العامة أي أن الضريبة تسمح بتوفير الموارد المالية للدولة بصورة تضمن لها الوفاء باتجاه الاتفاق على الخدمات المطلوبة لأفراد المجتمع أي تمويل الانفاق على الخدمات العامة وعلى الاستثمارات الدارة الحكومية.²

✓ الأهداف الاقتصادية:

تتمثل في تحقيق الاستقرار عبر الدولة الاقتصادية عن طريق تخفيض الضرائب أثناء فترة الانكماش لزيادة الانفاق وزيادة غترة التضخم من أجل امتصاص القوة الشرائية كما قد تستخدم لتشجيع نشاط اقتصادي معين منحه فترة اعفاء الموارد الأولية اللازمة لهذا النشاط باعتباره نشاط حيوي يحقق التنمية الاقتصادية.

✓ الأهداف السياسية:

أي أن الضريبة أصبحت مرتبطة بشكل مباشر بمخططات التنمية الاقتصادية الاجتماعية ففرض رسوم جمركية تدفعه على المنتجات بعض الدول وتخفيضها على منتجات أخرى يعتبر استعمالا للضريبة أهداف سياسية فهي تمثل أداة من أدوات السياسة الخارجية مثل استخدام الرسوم الجمركية لتصل التجارة مع بعض الدول والحد منها من أجل تحقيق أغراض سياسية.³

¹- ناصر مراد ، مذكرة لفريدة مقداد ، النظام الضريبي الجزائري الحالي ودوره في تمويل خزينة الدولة، الجزائر، 2003، ص11.

² - حميد بوزيدة ، المرجع السابق ذكره ، ص 12.

³- دمدوم فريد ، كمال رزيق ، نظم فرض الضريبة وأثرها على التنمية الاقتصادية ، مذكرة لنيل شهادة مهندس دولة في التخطيط و الإحصاء ، فرع مالية والحساب مخاطرة ، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء ، الجزائر دفعة 2000-2007 ، ص10-11

✓ الأهداف الاجتماعية:

إن التطورات الاقتصادية والاجتماعية قد جعلت للضريبة أغراض أخرى غير الغرض المالي ومن بينها الغرض الاجتماعي فهي تستخدم كوسيلة هامة لتحقيق جملة من الغايات الاجتماعية.

إعادة توزيع الدخل أو الثروة بين أفراد المجتمع للتقليل من الفوارق الاجتماعية ويتم ذلك بعدة طرق كفرض ضرائب على الثروة كحاصل الحال في فرنسا وألمانيا¹.

وتشجيع النسل في الدول التي ترغب في عدد سكانها كالدول الأوروبية فقد تلجأ هذه الدول لسن قوانين ضريبية تتضمن تخفيضات الضريبة كما هو الحال بالنسبة إلى فرنسا وقد لجأت ألمانيا إلى التخفيضات الضريبية قصد زيادة عدد سكانها وبعد ضريبتها في الحرب العالمية الثانية عدلت من هذا النظام في عام 1946.²

ثانياً: الضريبة عند مدارس الفكر الاقتصادي

لقد نادي الكلاسيكيون بضرورة توازن الميزانية العامة للدولة، أي يجب أن يكون هناك توازن بين النفقات العامة والإيرادات العامة، لأن التجاء الدولة لمصادر مالية أخرى كالإقتراض من الأشخاص، وهو ما يطلق عليه التمويل + العجز، سيبقى الدول في عجز مالي دائم، نظراً لما يترتب على القروض من أعباء مالية إضافية.

ولدى حدوث أزمة الكساد الكبير عام 1929م التي مست الاقتصاد الحر، وعدم قدرة السياسة المالية لمعالجة الأزمة ظهرت نظرية كينز عام 1936م، مضمونا اقتصاديا جديدا يختلف عن الفكر الذي كان سائدا آنذاك.

الضريبة عند الفيزوقراط، الكلاسيك:

إن الفكر الاقتصادي الفيزوقراطي ظهر في فرنسا في القرن الثامن عشر ميلادي وقد تمكنوا من خلال دراستهم للقوانين الطبيعية التي تحكم الظواهر الاقتصادية وكذا ضرورة حرية التجارة، إلى التوصل إلى بعض النتائج، وذلك فيما يتعلق بطبيعة الدروة وتوزيعها، بحيث اعتبروا الأرض هي مصدر الثروة وأن هي الوحيدة التي تستطيع خلق فائض إنتاجي صافي، ومن ثم فهذا الفائض هو الذي تفرض عليه الضريبة ونجم عن هذا الفكر الاقتصادي تقسيم الفيزوقراط المجتمع إلى ثلاثة طبقات:

- الطبقة المنتجة والتي تتمثل في طبقة المزارعين الذين يقومون باستغلال الأرض أو يملكونها كما يقومون باستخراج الدخل الصافي الناجم عن العمل الذي قاموا به وكذا بفضل الأراضي المملوكة لديهم.³

¹ - خالد شحادة الخطيب، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، الأردن، ص 153.

² - زغدود علي، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 117.

³ - فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي مدخل للدراسات الاقتصادية، دار الحداثة، 1981، ص 104.

- الطبقة العقيمة والتي تشمل كل الأفراد الذين يعملون في التجارة والصناعة وبالرغم من تسليم الفيز وقرات بأن هذه الطبقة لها منفعة تعود على الاقتصاد الوطني، وكذا منفعتها بالنسبة للفرد، لكن في نظر الفيز وقرات لا يؤدي نشاط هذه الطبقة إلى زيادة الثروة الوطنية وعليه تعتبر هذه الطبقة العاملة بهما طبقة ثانوية.¹

- طبقة الملاك وتمثل الطبقة التي تستحوذ على الدخل الصافي الذي تنتجه الطبقة المنتجة، بالإضافة لما تقوم به من باقي أعمال النشاط التي من شأنها تؤدي إلى زيادة إنتاجية الأرض وتميبتها.²

بينما نجد الفكر الاقتصادي الكلاسيكي يؤكد على حيادية الضريبة، وذلك انطلاقاً من فكرة حيادية الدولة واقتصاد دورها على توفير الأمن الداخلي والخارجي للبلد، كما أن هناك يد خفية هي التي تقوم بتحريك قوى السوق وأية وضعية تحدث تكون ناتجة بصفة تلقائية دون أن تتدخل الدولة. بالإضافة لذلك نجد بأن الدولة تقوم بتقدير النفقات العامة والإيرادات العامة اللازمة لتغطية تلك النفقات، وهذا ما يتطلب أن يكون هناك توازن بين النفقات والإيرادات، الذي يعبر على حسن الإدارة المالية.³

وسنحاول التعرض بصورة مختصرة لأهم أفكار الفكر الاقتصادي الكلاسيكي:

✓ الضريبة عند آدم سميث:

يعتبر آدم سميث من بين المفكرين الاقتصاديين الكلاسيكيين الذي اشتهر بكتابه ثروة الأمم، حيث حدد من خلاله القواعد الأساسية للضريبة،

وتعتبر القاعدة الرابعة (الاقتصاد في نفقات الجباية) ذات أهمية مصلحة للطرفين (الدولة والمكلف).

✓ الضريبة عند جون باتيست ساي:

إن الاقتصادي ساي اشتهر بقانون المنافذ الذي مضمونه وهو أن البضائع يتم تبادلها ببضائع أخرى، بمعنى أن الإنتاج لا يمكن أن يتعدى أو يفيض عن الطلب، فكل فرد يقوم ببيع منتجاته بنقود يجب أن يستهلك تلك النقود باستهلاكه للسلع من بائع آخر. ويبرز ساي فرضه للضريبة لمواجهة النفقات العامة التي قد تتجم لعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطيتها وتقادي للاقتراض وما ينجم عنه من فوائد تكون مضرة بالمركز المالي للدولة، لكن عند فرض الضرائب يجب أن تكون في أضيق الحدود.⁴

✓ الضريبة عند دافيد ريكاردو:

لقد اشتهر ريكاردو بنظرية التجارة الخارجية باعتماد نظرية القيمة النسبية في التبادل الدولي.

ويرى في مجال الضريبة، بأنه من الأفضل عدم تدخل الدولة في المجالات التالية: الزراعة، التجارة،

¹ - فتح الله ولعلو، الاقتصاد، نفس المرجع السابق، ص 10.

² - بوزيدة حميد، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في فترة (1992-2004) أطروحة دكتوراه دولة كلية الاقتصاد، جامعة الجزائر، 2006، ص 35.

³ - عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2006، ص 285-286.

⁴ - فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي، مرجع السابق، ص 113.

الصناعة، إلا أنه يعترف بضرورة فرض الضرائب عند الضرورة، أي عندما لا تتمكن الدولة من تغطية نفقاتها العامة.¹

الضريبة في الفكر الاقتصادي الحديث:

إن الأزمة العالمية التي أحات بالاقتصاد الرأسمالي عام 1929 اتصفت في انكماش الطلب، وانتشار البطالة، وانهيار أسواق البورصات، مما أدى هذا إلى ظهور فكر اقتصادي جديد إلى إدماج اقتصاد المالية العامة في النظرية الاقتصادية (لجون ما يندر كينز) بحيث تضمنها كتابه الشهير النظرية العامة للاستخدام والنقود والفائدة عام 1936.²

فقد انتقد كينز فكرة اليد الخفية التي تستخدم لإحداث التوازن التلقائي، وهذا لحيادية الدولة والنظرة غير التداخلية في النشاط الاقتصادي ويرى فيما يتعلق بالضريبة، أنه بإمكان الدولة أن تقاوم من الميل الحدي للاستهلاك لبعض فئات المجتمع وذلك بفرض الضرائب على مداخيلهم.³

وعليه تستطيع الدولة أن تؤثر على مستوى الطلب على الاستهلاك وذلك بإعادة توزيع الدخل من خلال السياسة الضريبية. كما تستطيع الدولة أن تفرض ضرائب تصاعديّة على الدخل المرتفعة، وفي نفس الوقت تقوم بإعفاء الدخل المنخفضة من الضريبة وبهذا الشكل يمكن أن يتزايد مستوى الاستهلاك وبالتالي الطلب الفعلي، كما يمكن عن طريق السياسة الضريبية لتشجيع المؤسسات على الاستثمار، وذلك بتقديم لها امتيازات جبائية بإعفاءها من الضريبة على السلع المشتراة أو على السلع المباعة... إلخ

كما يرى الاقتصاديون المحدثون أن أزمة الكساد التضخمي تعود إلى ركود الإنتاجية وليس إلى التضخم، كما أن ركود الإنتاجية يساهم فيه بقسط كبير النظام الضريبي والذي تعمل فيه الضرائب المباشرة المرتفعة على تخفيض الادخار والاستثمار ومبادرات رفع الإنتاج.

وعليه يؤكد الفكر الاقتصادي الحديث، على تخفيض الضرائب المباشرة على إيرادات رجال الأعمال لزيادة الادخار والاستثمار وزيادة عرض السلع، بالإضافة إلى ضغط الإنفاق العام الموجه للاستثمارات العمومية.⁴

¹ - ainouche mohamed chérif , la fiscalité instrument de développement économique contribution à une approche économique de la réforme fiscale dans les pays en voie de développement référence au cas algérienne thèse doctorat d'état institut des sciences économiques université d'Alger , 1992 , p 14.

² - مرزاقه صالح، تطور السياسة الجبائية في الجزائر ودراسة تحليلية ومستقبلية، أطروحة دكتوراه دولة كلية علوم الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2003، ص 08.

³ - فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي، نفس المرجع السابق، ص 136.

⁴ - عبد اللطيف بن أشنهو، مدخل إلى الاقتصاد السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000، ص 44-441.

.II أدبيات الدراسة التطبيقية:

بعد تطرقنا في الجزء السابق الى الأدبيات النظرية سوف نعرض في هذا الجزء أهم الدراسات السابقة التي اطلعنا عليها والتي لها علاقة مباشرة بموضوع دراستنا.

1. الدراسات السابقة:

❖ الدراسات بالعربية:

- ناصر مراد (2002م) : حيث تناولت هذه الدراسة فعالية النظام الضريبي وإشكالية التهرب الضريبي ، وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه دولة قدمت بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر وقد هدفت هذه الدراسة الى : معالجة دور الضريبة في ظل الدور المتغير للدولة ، معالجة ظاهرة التهرب الضريبي في شكله النظري ، معالجة إشكالية التهرب الضريبي مع إبراز خطورته على الاقتصاد الوطني ، تحليل واقع التهرب الضريبي في الجزائر بعد الإصلاحات ، ولقد توصل الباحث الى النتائج التالية : أن عدم تنظيم الاقتصاد الوطني وانتشار الاقتصاد الموازي يؤدي إلى استمرار وزيادة حجم التهرب الضريبي ، أن التهرب الضريبي في الجزائر هو نتيجة اعدم فعالية النظام الضريبي ، إن فعالية هذا النظام تكون من خلال : بساطة النظام الضريبي وتمتعه بالشفافية والمرونة ، تخفيف العبء من خلال استعمال معدلات وأسس ضريبية معتدلة ، توفر إدارة ضريبية ذات كفاءة من أجل تسهيل الإجراءات الضريبية ، من أجل كسب ثقة المكلفين بالضريبة .¹
- دراسة أحمد (2005م): هدفت الدراسة الى معرفة الجوانب التي تحيط بتطبيق الضريبة على القيمة المضافة، والوقوف على بعض الإشكاليات التي واجهت التطبيق. من أهم النتائج الدراسة: أن نجاح تطبيق الضريبة على القيمة المضافة من حيث فاعلية التحصيل وزيادة الايرادات العامة باتساع قاعدة المكلفين، وإن الضريبة لا تؤثر على الأسعار لأنها ضريبة تراكمية وتفرض على ما تتم إضافته من قيم في المراحل المختلفة للدورة الإنتاجية والاستهلاكية.²
- بوزيدة حميد (2006م): حيث تناولت الدراسة النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي نوهي عبارة عن أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ولقد هدفت هذه الدراسة إلى: إبراز الأهمية الاقتصادية والمالية والاجتماعية للضريبة، تبيان دور السياسة الضريبية في التنمية الاقتصادية، تقييم النظام الضريبي الجزائري في ظل التحديات المختلفة التي

¹ - ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي وإشكالية التهرب الضريبي، أطروحة دكتوراه دولة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002.

² - أحمد، معرفة الجوانب التي تحيط بتطبيق الضريبة على القيمة المضافة، 2005.

تواجهه. وقد توصل الباحث إلى النتائج التالية: تطور النظام الضريبي الجزائري تعبير عن تحول النظام الاقتصادي وانعكاس مباشر له، مستويات الضغط الضريبي بالجزائر منخفضة، النظام الضريبي الجزائري يواجه تحديات ناتجة عن الإصلاحات الاقتصادية والتهرب الضريبي والاتحادات الإقليمية والدولية وضغط المنظمات الدولية.¹

- دراسة بريك (2006م): حيث تناولت تلك الدراسة الفرق بين الضريبة العامة على المبيعات والضريبة على القيمة المضافة، ومدى إمكانية الانتقال من الضريبة على المبيعات إلى الضريبة على القيمة المضافة، ولقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج من بينها أهمية الضريبة العامة على المبيعات في تمويل التنمية الاقتصادية في مصر، وضرورة تطوير الضريبة العامة على المبيعات لتحويلها إلى ضريبة على القيمة المضافة من ناحية التطبيق بجمهورية مصر العربية.²
- خلاصي رضا (2008م): تناولت هذه الدراسة تحليل ظاهرة الغش الجبائي دراسة حالة الجزائر في الفترة (1991-2002م)، والدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية قدمت بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، وهدفت هذه الدراسة إلى: تشخيص وتقييم ظاهرة الغش الجبائي في الجزائر خلال الفترة 1991-2002، البحث عن حلول وسبل لمكافحة التهرب الجبائي، نشر الوعي الضريبي وإرساء الثقافة الجبائية في المجتمع الجزائري. وقد توصل الباحث إلى النتائج التالية: أن النظام الجبائي الجزائري الذي وجد خلال الفترة 1991-2002 نظام معقد وغير عادل ولا يستجيب لمبادئ القانون الجبائي، الغش الجبائي في الجزائر هو غش بسيط يمكن الحد منه من خلال تفعيل دور الرقابة الجبائية ونظام البحث عن المعلومة الجبائية، تسمح الآليات المستعملة في الجزائر لمكافحة ظاهرة التهرب بالكشف عن جزء فقط من الغشاشين وبالتالي فهي غير كافية للحد منها.³
- دراسة سلطان (2010): هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور الضريبة على القيمة المضافة في تحقيق الأهداف العامة (الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية) للنظام الضريبي في سوريا. من أهم النتائج لهذه الدراسة: توفر صفات ضريبية في الضريبة على القيمة المضافة ذات الحصيلة الوفيرة، تعتبر الضريبة ركنا وهدفا على القيمة المضافة، وتؤثر الضريبة على القيمة المضافة في العوامل المؤثرة في الاستثمار تأثيرا إيجابيا.⁴

¹ - بوزيدة حميد، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة (1992-2004)، نفس المرجع السابق.

² - بريك، الضريبة العامة على المبيعات والقيمة المضافة، مصر، 2006.

³ - خلاصي رضا، تحليل ظاهرة الغش الجبائي، دراسة حالة الجزائر في الفترة (1991-2002) أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008.

⁴ - سلطان، دور الضريبة على القيمة المضافة، سوريا، 2010.

- شارفي ناصر (2011-2012م) : تناولت هذه الدراسة التهرب الضريبي آثاره وسبل مكافحته بالإشارة إلى حالة الجزائر، وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية قدمت بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر3 وهدفت الدراسة إلى : تناول النظام الضريبي والضريبية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ، دراسة التهرب الضريبي في أسبابها وأنواعها وآثارها ، التطرق إلى وسائل مكافحة التهرب الضريبي وآثارها الاقتصادية والنفسية على المكلفين والدولة .وقد توصل الباحث إلى النتائج التالية : أن النظام الضريبي الأكثر تعقيدا يخلق ويزيد من تقاوم ظاهرة التهرب الضريبي ، أن تطبيق القوانين الضريبية أصبح أكثر صعوبة في ظل انتشار التجارة الالكترونية وتحرير رؤوس الأموال وفتح الأسواق العالمية لكثير من المكلفين ، أنه لا توجد هناك استجابة فعالة من طرف السلطات الادارية والتشريعية والقضائية لمكافحة التهرب الضريبي.¹
- ولهي بوعلام (2011-2012م) : الدراسة عبارة عن رسالة دكتوراه جامعة سطيف ، بعنوان النظام الضريبي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة حالة الجزائر ، وهدفت هذه الدراسة إلى : تقييم الإصلاحات الضريبية في الجزائر ، إبراز الأسس الموضوعية لترشيد تدخل الدولة من أجل تعبئة المداخيل الضريبية ، المساهمة في صياغة نظام ضريبي فعال في ظل الدور الجديد للدولة ، وقد توصل الباحث إلى النتائج التالية : أن الإصلاح الجبائي جاء نتيجة حتمية للتطورات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت بعد الصدمة النفطية ، تحتل الضرائب غير المباشرة الحصة الكبرى في الايرادات الضريبية ، للدولة دور رئيسي في تعبئة المواد المالية لمواجهة متطلبات التنمية المستدامة.²
- دراسة (2014-2015م): الدراسة عبارة عن دكتوراه، جامعة المسيلة، بعنوان التهرب الضريبي بين فعالية آليات الرقابة واستراتيجية المكافحة حالة الجزائر 2001-2011 وقد هدفت هذه الدراسة إلى: إبراز الأهمية الاقتصادية والمالية والاجتماعية للضريبة، تعزيز العلاقة بين الإدارة الضريبية ومختلف المكلفين بالضريبة ونشر الثقافة الضريبية في المجتمع الجزائري. وقد توصل الباحث إلى: أن ظاهرة التهرب الجبائي هي ظاهرة عالمية والاقتصاد الوطني غير منظم وانتشار القطاع الموازي بسبب المنافسة الغير شريفة، حيث لا توجد تقديرات موثقة بشأن حجم التهرب الضريبي في الجزائر مع احتمال أن يكون كبير لعدم فعالية النظام الضريبي.³

¹ - شارفي ناصر، التهرب الضريبي آثاره وسبل مكافحته حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011-2012.

² - ولهي بوعلام، النظام الضريبي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة، رسالة دكتوراه جامعة سطيف، الجزائر، 2011-2012.

³ - التهرب الضريبي بين آليات الرقابة واستراتيجية المكافحة حالة الجزائر (2001-2011)، دكتوراه جامعة المسيلة، الجزائر، 2014-2015.

- دراسة جبر (2017م): حيث تناولت الدراسة تقيما للضريبة على القيمة المضافة، والتنظيم الفني لها، ودواعي تطبيقها في مصر، وانتهت الدراسة لوجود بعض مشكلات التطبيق واقترحت سبل لعلاجها، كما توصلت إلى ان الضريبة على القيمة المضافة تعد أداة لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة.¹
- دراسة مهاجر (2018م): هدفت الدراسة إلى قياس وتحديد فاعلية تحصيل إيرادات الضريبة على القيمة المضافة، بيان أثر زيادة سعر الضريبة على حجم إيرادات الضريبة على القيمة المضافة، ومن أهم النتائج الدراسة: إيضاح حجم الضريبة على القيمة المضافة في الإيرادات العامة بالسودان، تحصيل الضريبة على القيمة المضافة تتم بفاعلية، الزيادة في سعر الضريبة على مبيعات الاتصالات لوحده له أثر محدود على حجم إيرادات الضريبة وبالتالي على الإيرادات العامة. من توصيات الدراسة عند الحاجة لزيادة كبيرة في حجم الإيرادات العامة يمكن زيادة سعر الضريبة على مبيعات السلع والخدمات بما فيها الاتصالات مع مراعاة السعر على السلع و الخدمات الضرورية.²

❖ الدراسات باللغة الأجنبية:

- دراسة (William Ferroudin and Thierry Pujol 1991) بعنوان: التنسيق الضريبي في أوروبا والاقتصاد الفرنسي نهج التوازن العامة تطرق الباحث إلى الآثار المترتبة عن التنسيق الضريبي على الاقتصاد الفرنسي من خلال التوازن العام والاستنتاج الرئيسي لهذه الدراسة هو أن التخفيض في ضريبة القيمة المضافة والضرائب على الدخل يقابله زيادة في ضرائب أخرى مثل الضريبة على الأجور التي تؤدي إلى خسائر كبيرة في الرفاهية.³

- دراسة Jean-Marie Monnier بعنوان السياسة الضريبية: الأهداف والقيود: تناول الباحث تغير المواقف تجاه الضرائب وذلك راجع إلى فشل السياسات الاستقرار المتزامنة وظهور اقتصاديات الناشئة مثل الصين والبرازيل التي تعتمد على اقتصاد العرض طبقا لقانون جون باتيس ساي (العرض يخلق الطلب). مما أدى إلى تراجع دور السياسة الضريبية حيث أصبحت تخضع لمجموعة من القيود مما جعلها تفقد العديد من اهدافها منها ضعف الاهتمام بالسياسة المالية في سنوات التسعينات في أوروبا الشرقية.⁴

1 - جبر، الضريبة على القيمة المضافة والتنظيم الفني لها، مصر، 2017.

2 - مهاجر، قياس وتحديد فاعلية تحصيل إيرادات الضريبة على القيمة المضافة، السودان، 2018.

3 - ويليام فيرودين وتيري بوجول، التنسيق الضريبي في أوروبا والاقتصاد الفرنسي نهج التوازن العامة، فرنسا، 1991.

4 - جان ماري مونير، السياسة الضريبية، أوروبا الشرقية.

خلاصة الفصل:

من خلال التعرض إلى الإطار النظري للضريبة يمكن القول إن الضريبة مساهمة إلزامية تفرض على جميع الأشخاص المعنويين والطبعيين، وهذا من خلال ممارستهم لأنشطة اقتصادية (استهلاك، إنفاق، تحقيق أرباح، الخ). و عليه نظرا للدور الكبير الذي تلعبه الضريبة، قمنا بسرد التعاريف التي تساهم في فهم معانيها وإبراز أهم خصائصها والقواعد التي تقوم على أساسها كمبدأ العدالة واليقين و كذا الأهداف المختلفة التي تسعى إلى تحقيقها ، كما تعتبر الضريبة مورد هام تعتمد عليه الدولة في تغطية النفقات العمومية ، وإذا كانت للضريبة عدة مبادئ تحكم فرضها فإن لها عدة قواعد تنظم جبايتها ابتداء بربطها ثم تصفياتها و تحصيلها أخيرا ، مما يساعد في التوازن الاقتصادي والاجتماعي كما أنها تغطي الأعباء المتزايدة و المتعددة خاصة في ضل الاقتصاديات الحرة وانحصر دور الدولة في مجال نشاطات الاقتصادية وتركها للأفراد .

أما التنمية الاقتصادية تعرف بوجه عام أنها العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل الصالح للطبقة الفقيرة وتحسين نوعية الحياة وتغير هيكل الإنتاج.

وتعد الضريبة مجرد أداة مالية فقط بل هي أداة اقتصادية واجتماعية لإحداث تغييرات جذرية في مسار التنمية الاقتصادية فهي أهم الموارد المالية للدول النامية.



الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

التمهيد:

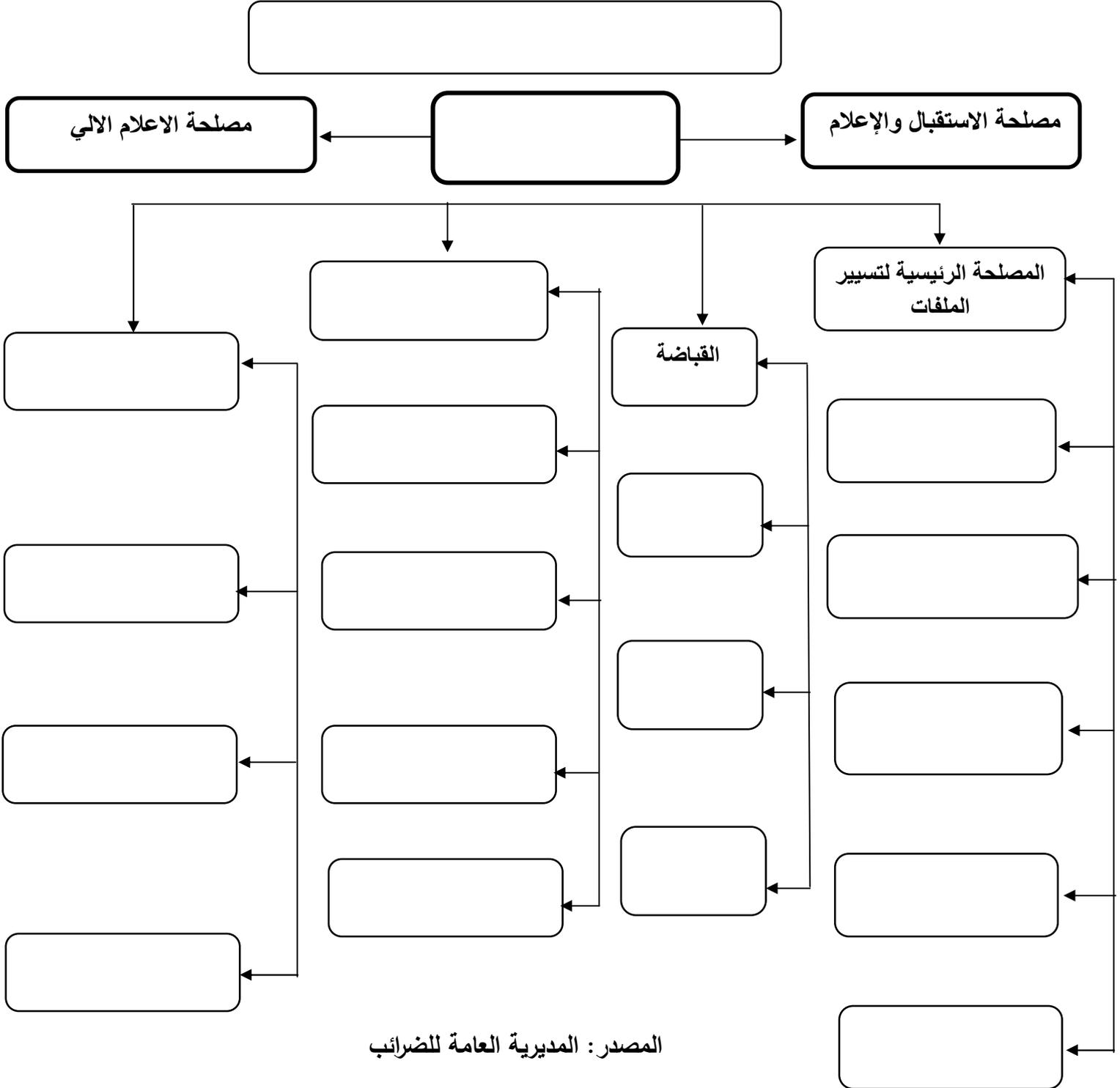
تتحقق عملية التنمية الاقتصادية بتطور و استغلال كل القطاعات التي تساهم في النمو الاقتصادي و استخدام سياسة تحصيل الضرائب و الإجراءات الجبائية لدفع عملية التنمية خاصة أن الجباية أصبحت تمثل جزء كبير في تمويل ميزانية الدولة و نشاهد في السنوات الاخرة التغيرات التي طرأت على النظام الجزافي حيث يتوقف نجاحها في اختيار النظام الضريبي الأمثل على معرفة كاملة بإيديولوجيات المجتمع و كافة أوضاعه الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ، و تشجيع الاستثمارات عن طريق وضع حوافز و امتيازات جبائية تخدم الاستثمار الذي يهدف ال نهوض باقتصاد الدولة ، و أيضا تحصيل الضريبة يبدأ بتفكير الدولة كمشروع إلى غاية تسديدها من طرف المكلف إلى الخزينة العمومية .

وفي هذا الفصل سنتطرق إلى دراسات تطبيقية والنماذج والأدوات المستعملة وأيضا دراسات تحليلية ومن حاصيلة المتحصلة من خلال دراسات، بالإضافة الى تحليل واقع التسيير الجبائي للمدرية الضرائب ومركز الجهوي للضرائب لولاية عين تموشنت.

1. نموذج وأدوات المستعملة

الشكل رقم (1-2) يمثل الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب لعين تموشنت

يتكون الهيكل الضريبي من عدة مصالح واقسام والشكل الاتي يوضح ذلك:



2. مركز الضرائب لولاية عين تموشنت

هو مكلف بـ:

- تسيير الملفات الجبائية للمؤسسات الخاضعة للنظام الحقيقي لفرض الضريبة غير الخاضعة لمجال الاختصاص.
- مديرية كبريات المؤسسات بالإضافة إلى مجموع المهن الحرة.
- مسك وتسيير الملف الجبائي للشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين برسم المداخل الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات.
- مسك وتسيير الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الحقيقي لفرض الضريبة برسم عائدات الأرباح الصناعية والتجارية.
- إصدار الجداول وقوائم التحصيلات وشهادات الإلغاء أو التخفيض ومعاينتها والمصادقة عليها.
- تنفيذ العمليات المادية للدفع والقبض واستخراج النقود.
- ضبط الكتابات ومركزة تسليم القيم.
- البحث عن المعلومات الجبائية وجمعها واستغلالها ومراقبة الصريحات.
- إعداد وإنجاز برامج التدخلات والمراقبة لدى الخاضعين للضريبة وتقييم نتائجها.
- تدرس الشكاوى وتعالجها.
- تتابع المنازعات الإدارية والقضائية.
- تعوض قروض الرسوم.
- تضمن مهمة استقبال وإعلام المكلفين بالضريبة.
- تتكفل بالإجراءات الإدارية المرتبطة بالوعاء، لاسيما تلك المتعلقة بإنشاء المؤسسات وتعديل نظامها الأساسي.
- تنظم المواعيد وتسييرها.
- تنشر المعلومات والآراء لصالح المكلفين بالضريبة التابعين لاختصاص مراكز الضرائب.

ينكون مركز الضرائب من ثلاث (03) مصالح رئيسية وقباضة ومصالحتين:

1. المصلحة الرئيسية للتسيير، وتكلف بـ:

- التكفل بالملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة التابعين لمركز الضرائب في مجال الوعاء، والمراقبة الجبائية ومتابعة الامتيازات الجبائية والدراسة الأولية للاحتجاجات.
- المصادقة على الجداول وسندات الإيرادات وتقد يمها لرئيس المركز للموافقة عليها، بصفته وكيلًا مفوضًا للمدير الولائي للضرائب.¹

¹ - مركز الجهوي للضرائب لولاية عين تموشنت.

- اقتراح تسجيل المكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات أو لمراجعة المحاسبة.
- إعداد تقارير دورية وتجميع الإحصائيات وإعداد مخططات العمل وتنظيم الأشغال مع المصالح الأخرى مع الحرص على انسجامها.

تعمل على تسيير:

- أ- المصلحة المكلفة بجباية القطاع الصناعي.
- ب- المصلحة المكلفة بجباية قطاع البناء والأشغال العمومية.
- ج- المصلحة المكلفة بجباية القطاع التجاري.
- د- المصلحة المكلفة بجباية قطاع الخدمات.
- هـ- المصلحة المكلفة بجباية المهن الحرة.

2. المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث، وتكلف بـ:

- إنجاز إجراءات البحث عن المعلومات الجبائية ومعالجتها وتخزينها وتوزيعها من أجل استغلالها.
 - اقتراح عمليات مراقبة وانجازها، بعنوان المراجعات في عين المكان والمراقبة على أساس المستندات.
 - لتصريحات المكلفين بالضريبة التابعين لمراكز الضرائب، مع إعداد جداول إحصائية وحواصل تقييمية دورية.
- تعمل على تسيير:

أ) مصلحة البطاقات والمقارنات، وتكلف بـ:

- تشكيل وتسيير فهرس المصادر المحلية للإعلام والاستعلام الخاصة بوعاء الضريبة وكذا مراقبتها وتحصيلها.

- مركزة المعطيات التي تجمعها المصالح المعنية، تخزينها واستردادها من أجل استغلالها.
- التكفل بطلبات تعريف المكلفين بالضريبة.

ب) مصلحة البحث عن المادة الضريبية التي تعمل في شكل فرق، وتكلف بـ:

- إعداد برنامج دوري للبحث عن المعلومة الجبائية بعنوان تنفيذ حق الاطلاع.
- اقتراح تسجيل مكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات وفي عين المكان انطلاقا من المعلومات والاستعلامات المجمعة.

ج) مصلحة التدخلات التي تعمل في شكل فرق؛ وتكلف بـ:

- برمجة وانجاز التدخلات بعنوان تنفيذ الحق في التحقيق وحق الزيارة والمراقبة عند المرور وكذا إنجاز في عين المكان لكل المعايير الضرورية لوعاء الضريبة ومراقبتها وتحصيلها.
- اقتراح مكلفين بالضريبة لمراجعة محاسبتهم أو للمراقبة على أساس المستندات انطلاقا من المعلومات والاستعلامات المجمعة.¹

¹- مركز الجهوي للضرائب لولاية عين تموشنت.

د) مصلحة المراقبة، التي تعمل في شكل فرق، وتكلف بـ:

- انجاز برامج المراقبة على أساس المستندات وفي عين المكان.
 - إعداد وضعيات إحصائيات دورية تتعلق بوضعية إنجاز برامج المراقبة مع تقييم مردودها.
 - 3. المصلحة الرئيسية للمنازعات، وتكلفة بـ:
 - دراسة كل طعن نزاعي أو إعفائي يوجه لمركز الضرائب وناتج عن فرض ضرائب أو زيادات أو غرامات أو عقوبات قررها المركز، وكذا طلبات استرجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة.
 - متابعة القضايا النزاعية المقدمة إلى الهيئات القضائية.
- تعمل على تسيير:

أ) مصلحة الاحتجاجات، وتكلف بـ:

- دراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى إلغاء أو تخفيض فرض ضرائب أو الزيادات والعقوبات المحتج عليها و /أو استرجاع الضرائب والرسوم والحقوق المدفوعة أثر تصريحات مكتتبه أو مدفوعات تلقائية أو مقتطعة المصدر.
 - دراسة طلبات تتعلق بإرجاع الاقتطاعات الرسم على القيمة المضافة.
 - دراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى الاحتجاج على أعمال المتابعة أو الإجراءات المتعلقة بها أو المطالبة بالأشياء المحجوزة.
 - معالجة منازعات التحصيل.
- ب) مصلحة لجان الطعن والمنازعات القضائية، وتكلف بـ:
- دراسة الطعون التابعة لاختصاص لجان طعن الضرائب المباشرة والرسم على القيمة المضافة ولاختصاص لجان الطعن الإعفائي.
 - المتابعة، بالاتصال مع المصلحة المعنية في المديرية الولائية للضرائب، للطعون والشكاوى المقدمة للهيئات القضائية.

ج) مصلحة التبليغ والأمر بالدفع، وتكلف بـ:

- تبليغ القرارات المتخذة بعنوان مختلف الطعون إلى المكلفين بالضريبة وإلى المصالح المعنية.
- إعداد المنتجات الإحصائية الدورية المتعلقة بمعالجة المنازعات وتبليغها للمصالح المعنية.
- الأمر بصرف الإلغاءات والتخفيضات المقررة مع إعداد الشهادات المتعلقة بها.

4. القبضة، وتكلف بـ:

- التكفل بالتسديدات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة بعنوان التسديدات التلقائية التي تتم أو الجداول العامة أو الفردية التي تصدر في حقهم وكذا متابعة وضعيتهم في مجال التحصيل.¹

¹ - مركز الجهوي للضرائب لولاية عين تموشنت.

- تنفيذ التدابير المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الساريين المفعول والمتعلقة بالتحصيل الجبري للضريبة.
- مسك محاسبة المطابقة لقواعد المحاسبة العامة وتقديم حسابات التسيير المعدة إلى مجلس المحاسبة. تعمل على تسيير:
- مصلحة الصندوق.
- مصلحة المحاسبة.
- مصلحة المتابعات.
- تنظم مصلحة المتابعات في شكل فرق.
- 5. مصلحة الاستقبال والإعلام، تحت سلطة رئيس المركز، وتكلف بـ:**
- تنظيم استقبال المكلفين بالضريبة وإعلامهم.
- نشر المعلومات حول حقوقهم وواجباتهم الجبائية الخاصة بالمكلفين بالضريبة التابعين لاختصاص مركز الضرائب.
- 6. مصلحة الإعلام الآلي والوسائل، وتكلف بـ:**
- استغلال التطبيقات المعلوماتية وتأمينها وكذا تسيير التأهيلات ورخص الدخول الموافقة لها.
- إحصاء حاجيات المصالح من عتاد ولوازم أخرى وكذا التكفل بصيانة التجهيزات.
- الإشراف على المهام المتصلة بالنظافة وأمن المقرات.¹

¹ - مركز الجهوي للضرائب لولاية عين تموشنت.

2- دراسة تحليلية وضعية لمتغيرات الدراسة

الجدول رقم (2-1): لدراسة لتطور التحصيل السداسي الأول خلال فترة ما بين (2013-2021)

MOIS	JANVIER	FEVRIER	MARS	AVRIL	MAI	JUIN	TOTAL
RECV GLOBAL 13	0.00	0.00	0.00	0.00	35 557 768.98	89 069 107.45	124 626 876.4
RECV GLOBAL 14	134 855 599.23	140 684 510.61	202 216 718.55	136 984 056.84	143 992 739.89	187 703 084.75	946 436 709.9
RECV GLOBAL 15	215 767 031.68	113 786 795.20	232 179 840.81	174 306 784.96	173 527 186.29	150 629 031.59	1 060 196 674.5
RECV GLOBAL 16	215 767 031.68	93 270 371.52	293 856 265.07	163 177 114.61	191 006 872.26	156 006 872.49	1 113 084 527.63
RECV GLOBAL 17	223 356 050.03	162 012 315.17	102 637 333.86	251 258 801.30	185 978 140.99	93 553 794.31	1 018 796 435.66
RECV GLOBAL 18	113 078 974.85	60 307 739.20	268 754 384.64	232 235 023.64	199 779 421.02	125 702 297.13	1 545 857 840.48
RECV GLOBAL 19	197 273 486.00	92 279 240.0	112 231 518.00	293 651 264.00	219 605 689.00	146 847 870.00	1 061 889 067.00
RECV GLOBAL 20	229 422 334.00	105 481 203.00	137 174 287.00	118 451 539.00	50 988 274.85	201 490 551.19	956 982 648.04
RECV GLOBAL 21	264 426 262.00	84 822 075.23	143 244 063.00	196 199 388.00	84 497 235.00	142 482 433.00	915 671 456.23

المصدر: مركز الجهوي لعين تموشنت CDI

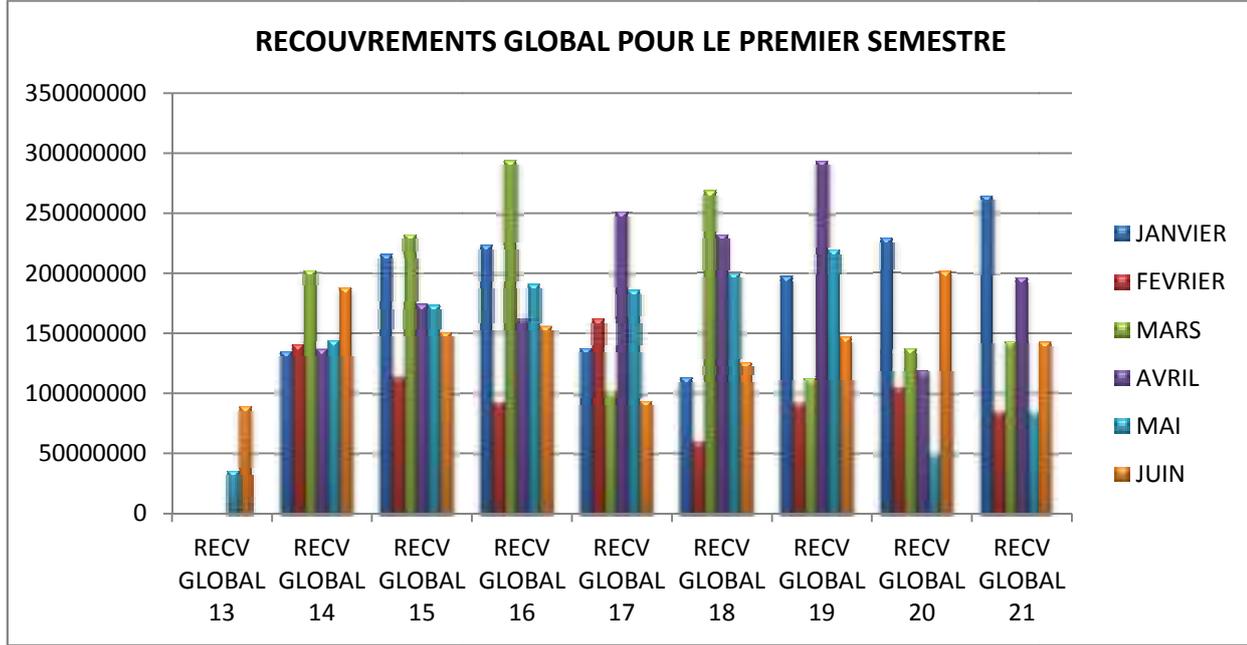
التعليق:

يتجلى من الجدول الاستردادات بأن الحصيلة الضرائب للسداسي الأول مقارنة مع بداية النشاط المؤسسة متزايدة رغم بداية نشاطها من شهر ماي في السنة الأولى 2013 حيث حققت أكثر من 124 مليون دينار جزائري، أما في السنة الموالية فاكنت استرداد مقبول حيث قدر المجموع في السنة 2014 أكثر من 946 مليون دج وهذا راجع من الدخل القليل إلى التهرب الضريبي وعدم التصريح.

وفي السنة 2015، 2016 شهدت ارتفاع طفيف على المداخل للضرائب ما يفوق 1 113، 1 060 مليون دج على التوالي بفضل كفاءات العمال الضرائب والحد من الغش والتهرب وأيضا وجود أوعية ضريبية جديدة بمعنى أن هناك تطور في الحقل الضريبي ربما ناجم عن الامتيازات الجبائية التي قدمتها الدولة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

نلاحظ أن هناك تذبذب في سنة 2017، 2018 قد يرجع الى عدم التصريح العديد من المكلفين بالضريبة حتى في السنوات الاخرة بدأ بتراجع خاصة في سنة 2021 تراجع كبير وقد يكون للسلوكيات الفردية لدافعي الضريبة بعدم سداد الضريبة أو هناك تهرب الضريبي.

الشكل رقم (2-2): RECOUVREMENTS GLOBAL POUR LE PREMIER SEMESTRE



المصدر: من إعداد الطلبة باعتماد على المعطيات

الجدول رقم (2-2): لدراسة لتطور التحصيل السداسي الثاني خلال فترة ما بين (2013- 2021)

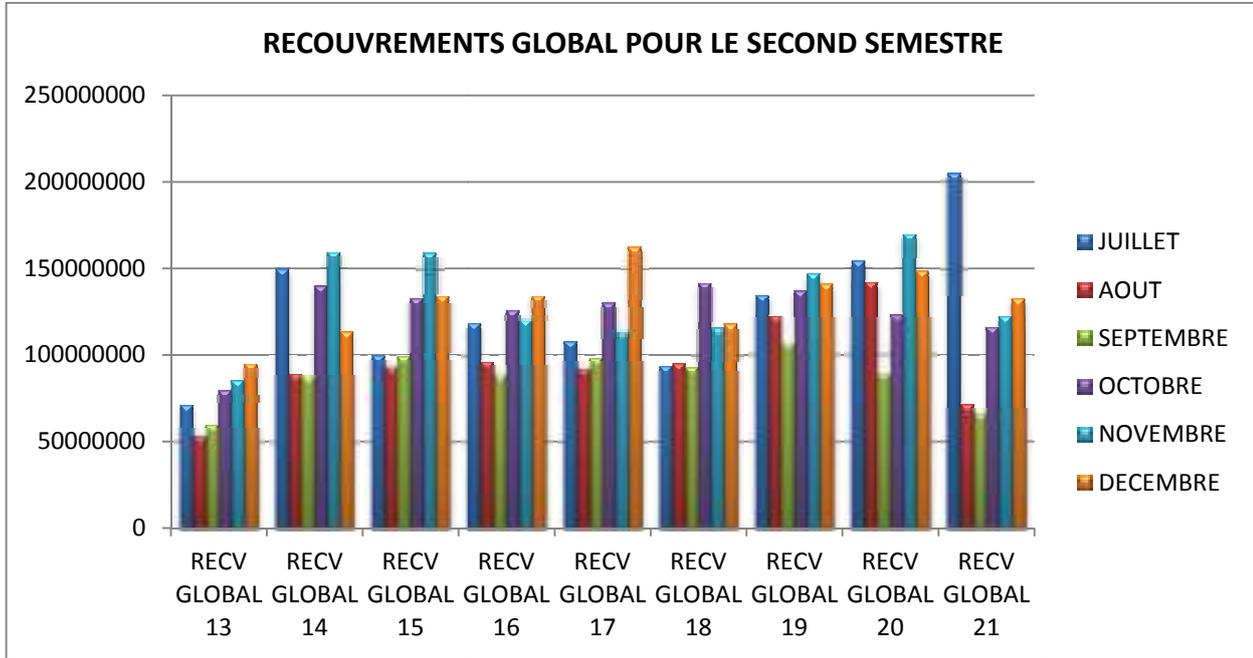
MOIS	JUILET	AOUT	SEPT	OCT	NOV	DEC	TOTAL
RECV GLOBAL 13	70 778 708.63	53 086 055.20	59 121 052.71	79 185 343.41	84 831 776.12	94 535 420.89	44153856.96
RECV GLOBAL 14	149 221 688.22	88 644 513.19	86 935 314.58	139 581 170.86	159 141 761.46	113 012 992.11	736537440.42
RECV GLOBAL 15	99 377 575.47	92 696 409.35	98 770 685.65	132 321 186.93	158 772 422.82	133 798 140.81	715736421.03
RECV GLOBAL 16	118 026 285.76	95 562 006.51	88 286 285.76	125 489 195.91	119 786 726.76	133 828 130.50	680978631.20
RECV GLOBAL 17	107 507 331.11	91 667 302.94	97 667 302.94	129 962 099.81	114 061 016.12	162 253 500.36	703118553.28
RECV GLOBAL 18	93 216 196.16	94 663 974.28	92 544 895.00	141 225 673.86	115 486 534.00	117 585 493	654722766.30
RECV GLOBAL 19	134 254 266.00	122 078 388.07	106 522 989.00	136 793 247.00	146 893 382.00	140 758 249.00	499639890.70
RECV GLOBAL 20	154 191 634.00	141 718 164.00	89 110 845.00	122 775 270.00	169 427 243.00	148 172 961.43	825396117.43
RECV GLOBAL 21	204 885 048.00	71 028 347.32	66 036 237.00	115 684 152.00	121 949 372.00	132 243 039.00	711826195.32

المصدر: من إداد الطلبة بالاعتماد على مركز الضرائب

التعليق:

أما في السداسي الثاني فا الاستردادات كانت منخفضة خلال السنة 2013 بحوالي 441 مليون دج وهذا دائما راجع الى عدم التصريح والتهرب الضريبي، وخلال السنوات 2014حتي 2018 كان مرتفع مقرنة مع السنة السابقة وذا راجع لعمال الضرائب لتفطن بأن هناك تهرب كبير لأصحاب المؤسسات واستعمال الحيل لعدم التصريح بجميع ممتلكات وإعطاء رقم أعمال خاطئ. وفي سنة 2019 كان منخفض بنسبة كبيرة بسبب جائحة كورونا التي كان لها تأثير مباشر على الاقتصاد الوطني وعلى الاقتصاد العالم بأكمله.

الشكل (2-3): RECOUVREMENTS GLOBAL POUR LE SECOND SEMESTRE



المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على المعطيات

الجدول رقم (3-2): التحصيل الجبائي للسنوات ما بين (2018 - 2021)

2021	2020	2019	2018	
448 874 933	443 333 215	477 314 241	500 788 010	الرسم على النشاط الهني (TAP)
367 636 344	385 387 367	418 989 597	390 000 900	الرسم على القيمة المضافة (TVA)
215 537 086	166 597 215	242 997 232	250 750 000	الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU)
26 894 372	23 193 161	30 861 130	32 566 000	الدخل العقاري IRG FONCIER

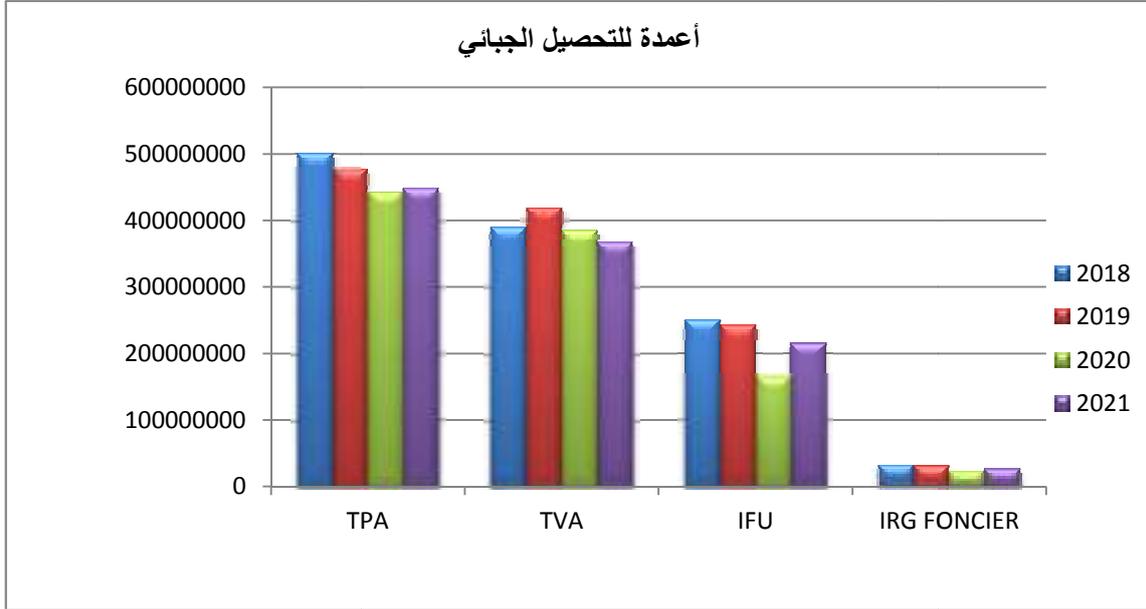
المصدر: من إعداد الطلبة بمساعدة عمال مديرية الضرائب

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول بأن TAP، TVA، IFU والدخل العقاري خلال السنة 2018 كان رقم أعماله مرتفعا حتى بدأ في تذبذب في السنوات الموالية 2019 و2020 وهذا تراجع الكبير من حيث المداخيل الى التهرب الضريبي والغش واستعمال الحيل لتستر على التعاملات وتلاعب في فواتير الشراء وحتى البيع وأيضا العقارات يتسرون عليها واستعمال بما يسمى العقد العرفي ونستطيع أيضا القول في هذه السنوات كانت جائحة كورونا كانت لها دو كبير من حيث أرباح المؤسسات حتى وسلت بعض منها الى الغلق وعلان الإفلاس وعدم قدرتها على التسديد.

أما في السنة 2021 بدأت بارتفاع من حيث المداخيل لو أنه طفيف وهذا راجع لتطبيق العقوبات وكفاءات عمال الضرائب للحد من هذه الظواهر.

الشكل رقم (4-2): التحصيل الجبائي للسنوات ما بين (2018 - 2021)



المصدر: إعداد الطلبة

الجدول رقم (4-2): تطور هيكل الإيرادات الضريبية (بالنسب المئوية من الإيرادات الضريبية)

2018	2017	2016	2015	2014	2012	2007	2002	
44.7	46.4	44.7	43.9	.42	44.8	33.7	23.2	الضرائب على الأرباح والمداخيل
40.2	36.6	35.8	35	36.7	37.5	45.3	46.3	الضرائب على السلع والخدمات
11.8	13.4	15.7	17.5	17.7	14.6	17.4	26.6	الحقوق الجمركية

المصدر: بنك الجزائر التقرير السنوي 2017

التعليق:

في نفس السياق، يعكس تطور مكونات الضرائب على المداخيل والأرباح ومكونات الضرائب على السلع والخدمات، هيمنة حصة الضرائب على المداخيل (IRG) بالنسبة للضريبة المباشرة من جهة، والاقتطاعات والضريبة على القيمة المضافة على الواردات بالنسبة للضريبة غير المباشرة، من جهة أخرى . كما تعكس توجهات ارتفاع وزن الضرائب على الأجور بالنسبة للضرائب المباشرة، الذي تأكد في 2018، والحصة الأكثر ارتفاعا للضريبة على القيمة المضافة والرسوم الأخرى على الواردات بالنسبة للضرائب غير المباشرة، هيمنة الاقتطاعات عند المصدر، الأكثر سهولة عند التحصيل من الضرائب على الأرباح والضريبة

على القيمة المضافة على النشاطات الداخلية. وهو أمر متناقض مع أهمية وعاءاتها الضريبية المعنية (فائض صافي الاستغلال للشركات والقيمة المضافة للاقتصاد الحقيقي خارج المحروقات)، ويشير بوضوح إلى الحاجة الماسة لتطبيق سياسة إصلاح حازمة للمنظومة الضريبية لغرض تحسين التحصيل لهذا النوع من الضريبة.

الشكل رقم (5-2): تطور هيكل الإيرادات الضريبية ما بين سنة 2002_2018



الجدول رقم (5-2): لتحصيل IRG للمركز الضرائب CDI لعين تموشنت

COMPTE° N	2018	2019	2020	2021
201 001 L100	205 088 548.49	285 887 195.00	233 879 924.00	203 657 922.00
201 001 L101	71 153 045.85	106 160 594.00	140 187 642.00	174 197 618.00
201 001 L102	139 449 994.72	189 773 358.00	139 596 124.00	105 436 850.00
TOTAL IRG	415 691 589.06	581 821 147.00	374 067 566.00	483 292 390.00

المصدر: اعتماد على مركز الضرائب CDI لعين تموشنت (الملاحق 1،2،3،4)

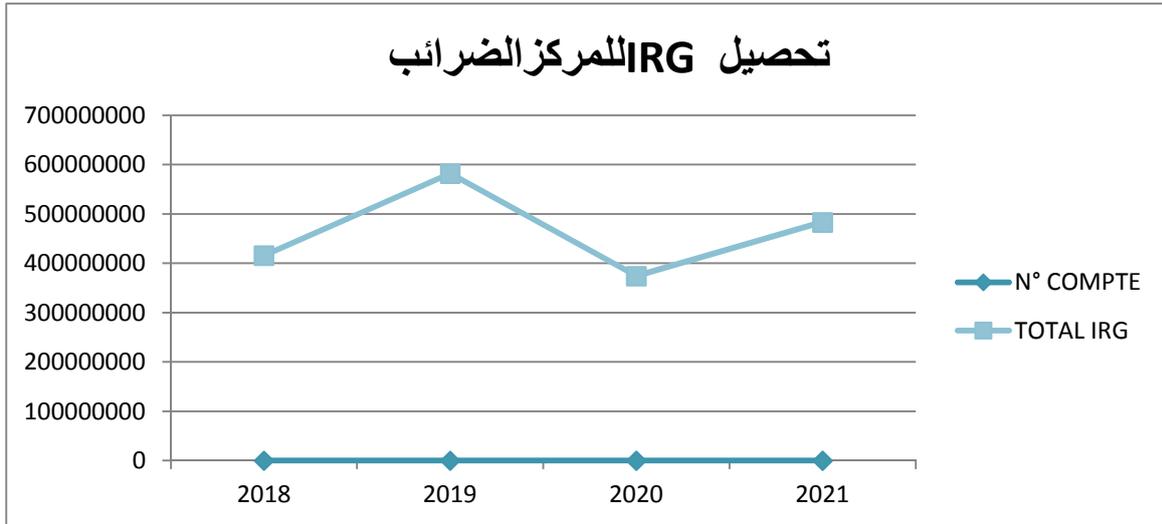
التعليق:

من خلال الجدول نرى بأن IRG كانت نوعا ما متقاربة وهذا راجع الى المبالغ المقطعة من الأجور العمال لأنها تفرض على الأشخاص الطبيعيين، فإسنة 2018 مقارنة معا 2019 كانت مرتفعة قليلا وهذا راجع للمداخيل الأشخاص المكتسبة من نشاطات الاقتصادية.

أما في سنة 2020 كانت منخفضة جدا فإسنة هذه السنة كانت أزمة عالمية بسبب جائحة كورونا ما نجما عنها هذا التراجع الكبير، ولا ننسى التهرب الضريبي، فإعادة من المؤسسات الاقتصادية منها من أعلنت عن إفلاسها وبعض اخر صرح بعدم قدرتها على التسديد أجور العمال.

وفي سنة 2021 شهدت بارتفاع حيث قدرة المداخيل أكثر من 483 مليون دج، بفضل عودة جميع الأنشطة الاقتصادية

الشكل رقم (6-2): لتحصيل IRG للمركز الضرائب CDI لعين تموشنت



المصدر: اعتماد على الطلبة و مركز الضرائب CDI لعين تموشنت

الجدول رقم (6-2): لتحصيل TAP للمركز الضرائب CDI لعين تموشنت

COMPTE° N	2018	2019	2020	2021
500 026LA	509 962 857.25	49 858 683.00	459 009 094.00	464 018 342.00
500 026LC	0.00	0.00	0.00	0.00
500 02LL	74 237 155.50	72 962 077.00	58 145 752.00	73 450 804.00
TOTAL TAP	584 200 012.75	122 820 760.00	517 154 846.00	537 469 146.00

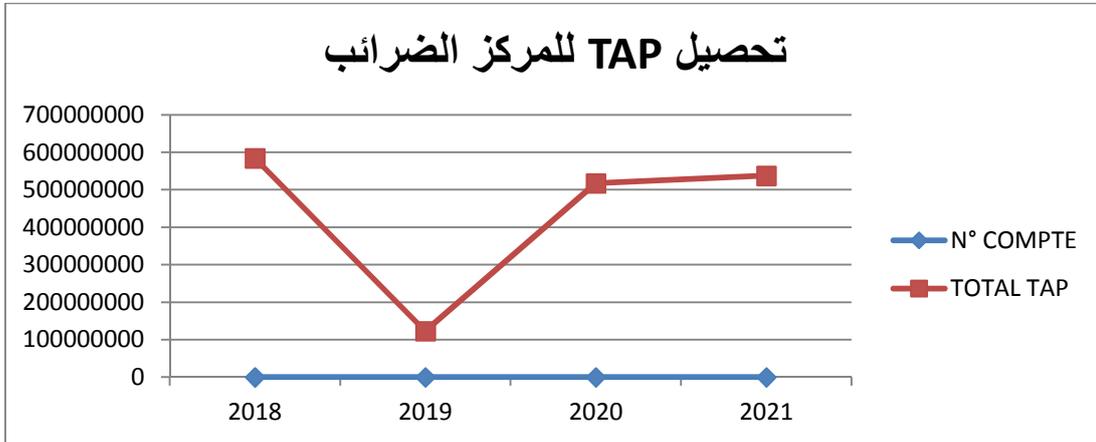
المصدر: اعتماد على مركز الضرائب CDI لعين تموشنت (الملاحق 1,2,3,4)

التعليق:

نستخلص من الجدول بأن الرسم على النشاط المهني (TAP) سنة 2018 كان مرتفعا حيث كان المبلغ أكثر من 584 مليون دج، وفي سنة 2019 شهد انخفاض كبير في المداخل حيث قدرة ب 22 مليون دج ، لان كثير من المؤسسات كان رقم أعمالها منخفض بسبب تراجع في عمليات البيع أو الخدمات أو غيرها، التي تدخل في إطار نشاط الممارس، ولا ننسى أيضا جائحة كورونا هو السبب الرئيسي لهذا التراجع في رقم الأعمال.

وفي سنة 2020 و 2021 كانت المداخل مرتفعة وهذا بعد مزاولة المؤسسات لنشاطها وكانت الإيرادات 517 و 537 مليون دج.

الشكل رقم (7-2): لتحصيل TAP للمركز الضرائب CDI لعين تموشنت



المصدر: اعتماد على الطلبة و مركز الضرائب CDI عين تموشنت

الجدول رقم (7-2): لتحصيل TVA للمركز الضرائب CDI لعين تموشنت

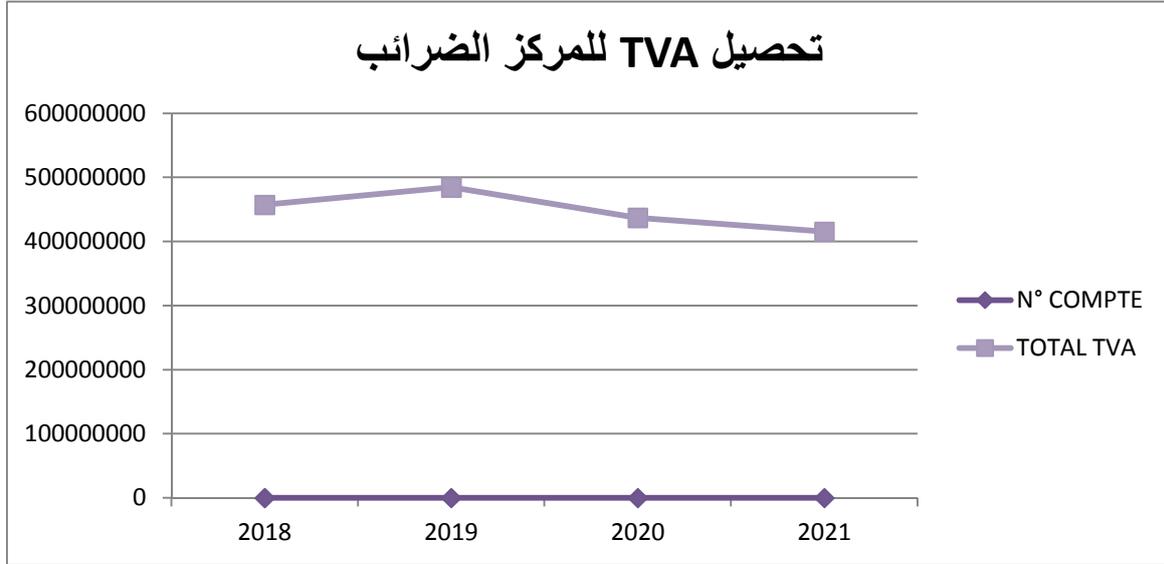
COMPTE° N	2018	2019	2020	2021
500 020LA	422 651 261.91	462 252 429.00	428 901 521.28	405 931 205.04
500 026LD	12 705 915.61	22 357 592.00	8 158 228.93	9 576 580.51
500 020LH	3 000.00	0.00	0.00	0.00
500 020LC	21 987 803.00	0.00	0.00	19 266 412.00
500 020LF	0.00	0.00	6 622 648.00	0.00
TOTA TVA	457 347 982.25	484 610 021.00	437 059 750.21	415 507 785.55

المصدر: اعتماد على مركز الضرائب CDI لعين تموشنت (الملاحق 1،2،3،4)

التعليق:

القيمة المضافة TVA من خلال الجدول تقريبا كانت متساوية ما بين سنة 2018 و 2021 اذ خلال هذه المدة لم تتجاوز 490 مليون دج، فا الدولة دائما ما تسعى في المحافظة على مدخلها لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، وتعتبر مورد هام للخزينة العامة وهي أيضا أداة تمكن الدولة من خلال سياسة المالية تحفيز الاستثمار وجذب رؤوس الأموال.

الشكل رقم (8-2): لتحصيل TVA للمركز الضرائب CDI لعين تموشنت



المصدر: اعتماد على الطلبة ومركز الضرائب CDI لعين تموشنت

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا لهذا الموضوع، لاحظنا مدى اهتمام الدولة الجزائرية بعملية التنمية الاقتصادية، ورغبتها في تطوير وتنمية الاقتصاد الوطني، فقد قامت بإصلاح ضريبي عام 1991م، وذلك بإدخال تعديلات جذرية على مكونات النظام الضريبي، سواء من حيث المعدل الضريبي، أو الإعفاءات الضريبية، لتشمل كافة القطاعات الاقتصادية لبلوغ نمو اقتصادي حتى يمكن الدولة من إحلال الصادرات محل الواردات، كما لاحظنا تطورا ملموسا في حجم الاستثمار عبر كافة القطاعات الاقتصادية، وشملت حتى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بالإضافة لما أحدثته السياسة الضريبية المنتهجة بتقديم تحفيزات ضريبية، أدت إلى ارتفاع حجم الجباية العادية إلى جانب الجباية البترولية. كذلك من خلال دراستنا للموضوع، لاحظنا الأثر الكبير الذي أحدثته النظام الضريبي في المتغيرات الاقتصادية، بحيث انخفضت نسبة البطالة بشكل ملموس، وارتفع معدل النمو الاقتصادي، مع ارتفاع الحد الأدنى للأجر اللازم للمعيشة والمعفى من الضريبة. فبالرغم من المجهودات المبذولة من طرف الدولة الجزائرية، ومن خلال المؤسسات الإدارية المختلفة إلا أنها لم تبلغ الهدف المنشود وهو إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، بحيث توصلنا لعدم قدرة النظام الضريبي على الحد من التهرب والغش الضريبيين من ناحية، وعدم قدرته على تحقيق التنمية الاقتصادية بمفرده من ناحية أخرى، وعليه وجب على الدولة استخدام سياسات إضافية تستخدم لتدعيم السياسة الضريبية وذلك لبلوغ أهداف التنمية الاقتصادية.

الخاتمة



الخاتمة

لقد تطرقنا من خلال بحثنا إلى دراسة الضرائب من حيث تعريفها وخصائصها وقواعدها الأساسية وأهدافها كما تطرقنا إلى موضوع الضريبة عند مدارس الفكر الاقتصادي وركزنا على بعض الجوانب كالضريبة عند الفيزوقراط الكلاسيك والضريبة في الفكر الاقتصادي الحديث، بالإضافة إلى العلاقة بين الضرائب والمتغيرات الاقتصادية وأثرها على بعض المتغيرات كالأستثمار والإذخار والاستهلاك وتحقيق الأستقرار الاقتصادي وتوزيع الدخل. كما النظام الضريبي الجزائري هو نظام تصريحي بمعنى أن المؤسسة ملزمة بمعرفة هذا النظام الجبائي من خلال المعرفة الشاملة بالقوانين الضريبية ودراسة تأثيراتها على مختلف العمليات التي تقوم بها، والقيام بجميع الألتزامات خاصة منها دفع الضرائب والرسوم المفروضة، لذلك فإن أي مخالفة لهذه الألتزامات سوف يعرض المؤسسة إلى تحمل عقوبات إضافية.

ولقد توصلنا إلى اعتبار الضرائب من أهم الركائز للنظام المالي في الجزائر لتحقيق التنمية الاقتصادية سواء من خلال الجباية العادية أو الجباية البترولية كما تلعب الضرائب دورا هاما في تحقيق متطلباتها، فالتنمية الاقتصادية عملية متكاملة ذات أبعاد مختلفة تهدف الى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية أفراد المجتمع وتعمل على حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وتهتم بالعمل على تعدد قطاعات الإنتاج والخدمات فيه وزيادة ما بينها من روابط وتقاس عادة بأهمية قطاع الصناعة التحويلية ومقدار إسهامه في الناتج القومي الإجمالي، وذلك بتوفر مستلزمات معينة . والجزائر من بين الدول النامية التي انتهجت في السنوات الأخيرة نمطا جديدا للتنمية وذلك بإعادة النظر في هيكلتها وفي تنظيم القطاع العام، وإحداث التوازن بينه وبين القطاع الخاص، وهذا محاولة من الدولة استدراك الأخطاء والمشاكل الناجمة من إتباع السياسة التخيطية التي كانت سائدة منذ السنوات الأولى للاستقلال وحتى أواخر الثمانينات.

نتائج الفرضيات:

1- الإجابة الفرضية الأولى:

لم تستطيع الضرائب العادية من خلال الإصلاحات الجبائية لسنة 1992-1991 من تحقيق الهدف المنشود وهو احلال الجباية العادية محل الجباية البترولية اذ لا تزال الجباية العادية ضعيفة مقارنة بالجباية غير العادية (البترولية)، وبالتالي فلا يزال تمويل الاقتصاد الوطني قائم على عوائد النفط خلال مدة طويلة من الزمن وهذا المشكل تعاني منه الدول النفطية وليس الجزائر فقط.

2- الإجابة الفرضية الثانية والثالثة:

لقد توصلنا إلى اعتبار الضرائب من أهم دعائم النظام المالي، إذ تلعب دورا رئيسيا في عملية التنمية الاقتصادية لأنها تمثل الأداة المنظمة لتمويل البرامج والمشاريع ولأنها أيضا أداة مهمة للتأثير على النشاط الاقتصادي وحسب تصورنا ليس لضريبة بعد مالي فقط بل كذلك لها بعد اقتصادي واجتماعي بحيث تعدل التطورات العشوائية للاقتصاد وتصحيح توزيع الثروات.

- الاقتراحات:

على ضوء مختلف النتائج التي توصلنا إليها فإننا نقدم بعض الاقتراحات:

- دعم سياسة الاتفاقية الجبائية الدولية، خصوصا فيما يتعلق بالازدواج الضريبي، وذلك لتفادي كل من شأنه عرقلة الاستثمار.
- إن جذب الاستثمار لا يتوقف على فعالية السياسة الضريبية في هذا المجال، ومن ثم وجب العمل على تحسين مناخ الاستثمار، خاصة ما يتعلق بتطهير الإدارة من كل مظاهر الرشوة والمحسوبية وحل مشكلة العقار الصناعي، وإعادة النظر في القوانين المنظمة للنشاط الاستثماري.
- إعادة النظر في معدلات الضرائب على استهلاك السلع الكمالية بما يحقق مداخيل أكبر للخزينة العمومية، إضافة إلى الاهتمام بالضرائب على الثروة والممتلكات بما يرفع مردودية الضرائب.
- مراجعة سلم الضريبة على الدخل الإجمالي، خاصة الحد الأدنى المعفى من الضريبة بما يتضمن إقرار حد الكفاف، إضافة إلى انتهاج سياسة مالية يتساوى من خلالها الجميع، سواء من حيث تحمل الأعباء أو الاستفادة من الإنفاق العمومي، خاصة أن عدم الاستفادة بشكل عادل من الإنفاق العمومي أدى إلى تكوين نزعة لدى المكلفين بشرعية التهرب الضريبي.
- وضع نظم رقابية فعالة على المستوى الإدارة الضريبية تمكن من اكتشاف مختلف المخالفات، وإقرار عقوبات صارمة على كل من يثبت عليهم الغش أو التهرب الضريبيين.

قائمة المراجع

1. باللغة العربية

أ. الكتب

- حامد عبد المجيد دراز، المالية العامة، مؤسسة الشباب الجامعية، 2000.
- وليد زكريا، "الضرائب ومحاسبتها"، دار املسيرة، دمشق، 1997.
- محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
- يونس أحمد البطريق، المالية العامة، دار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
- زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، لبنان، 1978.
- حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2007.
- خالد شحادة الخطيب، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، الأردن.
- زغدود علي، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي مدخل للدراسات الاقتصادية، دار الحداثة، 1981.
- عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2006.
- عبد اللطيف بن أشنهو، مدخل إلى الاقتصاد السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000.

ب. المذكرات والاطاريح

- بعوين صليحة، تأثير الضرائب على الشركات، تقرير تربص لنيل شهادات الجامعة التطبيقية، جامعة الجزائر، 2003_2004.
- ناصر مراد، مذكرة لفريدة مقداد، النظام الضريبي الجزائري الحالي ودوره في تمويل خزينة الدولة، الجزائر، 2003.
- دمدم فريد، كمال رزيق، نظم فرض الضريبة وآثرها على التنمية الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة مهندس دولة في التخطيط والإحصاء، فرع مالية والحساب مخاطرة، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، الجزائر دفعة 2000-2007.
- عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2006.
- بوزيدة حميد، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في فترة (1992-2004) أطروحة دكتوراه دولة كلية الاقتصاد، جامعة الجزائر، 2006.
- مرزاقه صالح، تطور السياسة الجبائية في الجزائر ودراسة تحليلية ومستقبلية، أطروحة دكتوراه دولة كلية علوم الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2003.
- شارفي ناصر، التهرب الضريبي آثاره وسبل مكافحته حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011-2012.

- ولهي بوعلام، النظام الضريبي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة، رسالة دكتوراه جامعة سطيف، الجزائر، 2011-2012.
- ت. الدراسات السابقة:
- ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي وإشكالية التهرب الضريبي، أطروحة دكتوراه دولة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002.
- أحمد، معرفة الجوانب التي تحيط بتطبيق الضريبة على القيمة المضافة، 2005.
- بريك، الضريبة العامة على المبيعات والقيمة المضافة، مصر، 2006.
- خلاصي رضا، تحليل ظاهرة الغش الجبائي، دراسة حالة الجزائر في الفترة (1991-2002) أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008.
- سلطان، دور الضريبة على القيمة المضافة، سوريا، 2010.
- شارفي ناصر، التهرب الضريبي آثاره وسبل مكافحته حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011-2012.
- التهرب الضريبي بين آليات الرقابة واستراتيجية المكافحة حالة الجزائر (2001-2011)، دكتوراه جامعة المسيلة، الجزائر، 2014-2015.
- جبر، الضريبة على القيمة المضافة والتنظيم الفني لها، مصر، 2017.
- مهاجر، قياس وتحديد فاعلية تحصيل إيرادات الضريبة على القيمة المضافة، السودان، 2018.
- ويليام فيرودين وتيري بوجول، التنسيق الضريبي في أوروبا والاقتصاد الفرنسي نهج التوازن العامة، فرنسا، 1991.
- جان ماري مونير، السياسة الضريبية، أوروبا الشرقية.

ث. التربص

- مركز الجهوي للضرائب لولاية عين تموشنت

2. بالغة الفرنسية

- ainouche mohamed chérif, la fiscalité instrument de développement économique contribution à une approche économique de la réforme fiscale dans les pays en voie de développement référence au cas algérienne thèse doctorat d'état institut des sciences économiques université d'Alger, 1992.



الملاحق

الملحق 01: التحصيل خاص بالمركز الضرائب CDI لعين تموشنت 2021

REPUBLICUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
 MINISTERE DES FINANCES
 DIRECTION GENERALE DES IMPOTS
 DIRECTION DES IMPOTS DE LA WILAYA D'AIN TEMOUCHENT
 CENTRE DES IMPOTS D'AIN TEMOUCHENT
 RECETTE DU CENTRE DES IMPOTS
 ANNEXE DE LA SITUATION ABREGEE ARRETEE
 AU MOIS DUDECEMBRE 2021.....
 S CUMULEE

N° COMPTE	DC	ANNEE COURS	ANNEE ANTER	TOTAL
201 001 L100	203 657 922,00	0,00	0,00	203 657 922,00
201 001L101	153 837 480,00	452 219,00	19 907 918,00	174 197 618,00
201 001L102	95 808 199,00	261 339,00	9 367 312,00	105 436 850,00
201 002	28 074 973,00	0,00	2 217 116,00	28 292 089,00
201003L 304/305	0,00	0,00	0,00	0,00
201004L401-402	0,00	3 829 259,00	1 844 916,00	5 674 175,00
201007 L B-C-D	11 475 144,00	0,00	332 271,00	11 807 415,00
500 026LA	452 438 436,00	206 167,00	11 373 739,00	464 018 342,00
500 026 LL	0,00	73 450 804,00	0,00	73 450 804,00
500 020 LA	378 647 965,00	717 762,00	26 565 476,04	405 931 205,04
500 020 LD	0,00	9 576 580,51	0,00	9 576 580,51
500 020 LH	0,00	0,00	0,00	0,00
500 020 I24	0,00	0,00	0,00	0,00
500 020LC	19 266 412,00	0,00	0,00	19 266 412,00
500 002BL03	112 490 427,00	0,00	0,00	112 490 427,00
500 028L04	0,00	0,00	0,00	0,00
500 020 le	12 077 000,00	0,00	0,00	12 077 000,00
302 091	1 620 812,00	0,00	0,00	1 620 812,00
	0,00	0,00	0,00	0,00
TOTAL	1 467 394 770,00	88 494 130,51	71 608 751,04	1 627 497 651,55

FAIT LE 3 n DEC 2021

LE RECEVEUR



قصاص الضرائب
 أ. بوشريسة

الملحق 02: التحصيل خاص بالمركز الضرائب CDI لعين تموشنت 2020

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
 مديرية الضرائب لولاية عين تموشنت
 من الحسابات الخاصة بـ 1
 عين تموشنت
 043.70.79.53 - 043.70.79.54

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
 MINISTERE DES FINANCES
 DIRECTION GENERALE DES IMPOTS
 DIRECTION DES IMPOTS DE LA WILAYA D'AIN TEMOUCHEMENT
 CENTRE DES IMPOTS D'AIN TEMOUCHEMENT
 RECETTE DU CENTRE DES IMPOTS
 ANNEXE DE LA SITUATION ABREGEE ARRETEE

AU MOIS DU DECEMBRE 2020.....
 S CUMULE

N° COMPTE	DC	ANNEE COURS	ANNEE ANTER	TOTAL
201 001 L100	233 879 924,00	0,00	0,00	233 879 924,00
201 001L101	75 032 121,00	1 237 470,00	63 918 051,00	140 187 642,00
201 001L102	113 952 180,00	114 215,00	25 529 749,00	139 596 124,00
201 002	27 209 931,00	33 536,00	0,00	27 243 467,00
201003L 304/305	0,00	0,00	0,00	0,00
201004L401-402	0,00	6 743 659,07	1 556 997,00	8 300 656,07
201007 L B-C-D	10 781 453,00	0,00	430 208,19	11 211 661,19
500 026LA	435 628 399,00	1 521 435,00	21 859 260,00	459 009 094,00
500 026 LL	58 145 752,00	0,00	0,00	58 145 752,00
500 020 LA	377 108 863,00	8 574 833,28	43 217 825,00	428 901 521,28
500 020 LD	0,00	8 158 228,93	0,00	8 158 228,93
500 020 LH	0,00	0,00	0,00	0,00
500 020 I24	56 086 426,00	0,00	0,00	56 086 426,00
500 020LF	0,00	0,00	6 226 648,00	6 226 648,00
500 0028L03	75 844 787,00	500,00	6 411 312,00	82 256 599,00
500 028L04	0,00	0,00	432 715,00	432 715,00
500 020 le	8 559 000,00	0,00	0,00	8 559 000,00
302 091	208 848,00	0,00	0,00	208 848,00
	0,00	0,00	0,00	0,00
TOTAL	1 472 437 664,00	26 383 877,28	169 582 765,19	1 668 404 306,47

FAIT LE 20/01/2019

LE RECEVEUR

قاسم الضرائب
 ولاية عين تموشنت

الملحق 03: التحصيل خاص بالمركز الضرائب CDI لعين تموشنت 2019

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
 MINISTERE DES FINANCES
 DIRECTION GENERALE DES IMPOTS
 DIRECTION DES IMPOTS DE LA WILAYA D'AIN TEMOUCHEMENT
 CENTRE DES IMPOTS D'AIN TEMOUCHEMENT
 RECETTE DU CENTRE DES IMPOTS

ANNEXE DE LA SITUATION ABREGEE ARRETEE A LA
 FIN DU MOIS DE DECEMBRE 2019
 CUMUL

N° COMPTE	DC	ANNEE COURS	ANNEE ANTER	TOTAL
201 001 L100	285 887 195,00	0,00	0,00	285 887 195,00
201 001L101	88 780 186,00	5 517 051,00	11 863 357,00	106 160 594,00
201 001L102	173 690 710,00	14 450 640,00	1 632 008,00	189 773 358,00
201 002	15 805 444,00	0,00	337 818,00	16 143 262,00
201003L 304/305	0,00	0,00	0,00	0,00
201004L401-402	0,00	6 114 718,00	393 142,00	6 507 860,00
500 026LA	483 621 816,00	2 241 759,00	5 995 108,00	491 858 683,00
500 026 LC	0,00	0,00	0,00	0,00
500 026 II	72 962 077,00	0,00	0,00	72 962 077,00
201007LB-C-D	6 575 612,00	1 193 271,00	8 147 177,07	15 916 060,07
500 020 LA	435 887 011,00	14 285 641,00	12 079 777,00	462 252 429,00
500 020 LD	0,00	22 357 592,00	0,00	22 357 592,00
500 020 LH	0,00	0,00	0,00	0,00
500 020 Ie	24 622 205,00	0,00	0,00	24 622 205,00
500 028I06	0,00	0,00	0,00	0,00
500 028L03	136 935 291,00	0,00	3 619 118,00	140 554 409,00
500 028L04	0,00	0,00	0,00	0,00
500 020 LE	13 981 000,00	0,00	0,00	13 981 000,00
302 091	126 458,00	0,00	0,00	126 458,00
TOTAL	1 738 875 005,00	66 160 672,00	44 067 506,07	1 849 103 182,07

FAIT LE 31/12/2019

LE RECEVEUR

كسب بدين الضرائب
 أ. بوشين

الملحق 04: التحصيل خاص بالمركز الضرائب CDI لعين تموشنت 2018

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
 MINISTERE DES FINANCES
 DIRECTION GENERALE DES IMPOTS
 DIRECTION DES IMPOTS DE LA WILAYA D'AIN TEMOUCHEMENT
 CENTRE DES IMPOTS D'AIN TEMOUCHEMENT
 RECETTE DU CENTRE DES IMPOTS

ANNEXE DE LA SITUATION ABREGEE ARRETEE A LA
 FIN DU MOIS DE DECEMBRE 2018
 CUMUL

N° COMETE	DC	ANNEE COURS	ANNEE ANTER.	TOTAL
201 001 L100	204 929 587,49	158 981,00	0,00	205 088 548,49
201 001L101	61 162 071,14	7 169 127,00	2 801 847,71	71 153 045,85
201 001L102	119 931 782,67	16 083 446,50	3 434 765,55	139 449 994,72
201 002	13 733 020,00	590 472,10	0,00	14 323 492,10
201003L 304/305	0,00	0,00	0,00	0,00
201004L401-402	0,00	2 721 299,00	261 082,20	2 982 381,20
500 026LA	495 445 984,38	6 758 831,59	7 758 041,28	509 962 857,25
500 026 LC	0,00	0,00	0,00	0,00
500 026 II	74 237 155,50	0,00	0,00	74 237 155,50
201007LB-C-D	1 134 564,00	3 804 322,12	664 986,95	5 603 873,07
500 020 LA	388 811 047,02	23 392 357,02	10 447 857,87	422 651 261,91
500 020 LD	0,00	12 705 915,61	0,00	12 705 915,61
500 020 LH	3 000,00	0,00	0,00	3 000,00
500 020 le	21 987 803,00	0,00	0,00	21 987 803,00
500 02806	0,00	100 000,00	0,00	100 000,00
500 028L03	164 601 982,36	596 833,00	0,00	165 198 815,36
500 028L04	0,00	0,00	0,00	0,00
500 020 LE f	5 747 500,00	0,00	0,00	5 747 500,00
302 091 f	2 015 117,42	0,00	0,00	2 015 117,42
TOTAL	1 553 740 594,98	74 101 584,94	25 368 581,56	1 653 210 761,48

FAIT LE 31/12/2018

LE RECEVEUR

[Signature]